الباب الأول : في العلم والتعليم

- التعليم الجامعي والعالي وتحديات العولمة
- متى يتكلم العلم العربية؟ الطب نموذجا
- تعريب التعليم الجامعي والعالي
- حول معنى اللغة الأم . ما المفهوم وما المقصود ؟

obeikandl.com

التعليم الجامعي والعالم وتحديات العولمة*

تعد الجامعة مهدًا للحضارة ومركز إشعاع للعلوم والفنون، وتتبوأ بين المؤسسات الثقافية مكانًا مرموقًا بما تقدمة من علوم متطورة ومناهج متجددة ومعارف متنوعة، ويتجلى دور الجامعة حين تشارك المجتمع في توجهاته المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بفضل قدرتها على معايشة مشكلاته واستشراف الحلول لها، وتجاوبها مع نداء التطوير والتجديد.

ومن هنا فإن ما يطرأ على المجتمع من تحولات يجد صداه في رحاب الجامعة، إذ إن التعليم الجامعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به، وتعكس مناهجه توجهات قطاعاته ومؤسساته، وتبادر إلى تذليل مشكلاته وحل معضلاته، ليس ذلك فحسب بل يتجلى هذا الدور حين يلقى المجتمع على كاهل الجامعة مهمة النهوض به، واحتواء التغيرات المحيطة بتوجهاته، إلى جانب دورها الرائد في رفع مشعل المعرفة وراية العلوم والتكنولوجيا.

وفي مصر، قامت أول جامعة تنشر العلم والحكمة في العالم القديم هي جامعة "أون"، ومن بعدها نهضت مدرسة الإسكندرية قبل الميلاد بعدة قرون تبث المعرفة والحضارة بمعهدها ومتحفها ومكتبتها الشهيرة على مر العصور، ثم تابعت مصر مسيرتها من خلال جامعة الأزهر الشريف التي سطعت أشعتها منذ أكثر من ألف عام، لتنشر المعارف والعلوم في آفاق العالمين العربي والإسلامي... وبعد أن تعثرت حركة مصر العلمية عدة أحقاب عاودت نهضتها خلال القرن التاسع عشر بالمعاهد العليا الرائدة في مجالات: الطب والهندسة والزراعة والترجمة وإعداد المعلمين والحقوق، ثم أنشئت الجامعة الأهلية مع فجر القرن العشرين، وتتابع إنشاء الجامعات والمعاهد العليا في سائر محافظات مصر.

ولأن مصر لا تعيش حدها، بل ارتبطت بالمحيط العربي والإقليمي والعالمي، تؤثر فيه وتتأثر به، وتؤازر الحركات العلمية والفكرية بأقطاره، فقد ارتبطت

---

* قُدم هذا البحث للمجالس القومية المتخصصة، شعبة التعليم الجامعي والعالي.

جامعاتها بالظروف المحيطة والتغيرات المتتابعة لمواكبة كل جديد، وتأهيل أبناء المجتمع لإدارة مرافقه وتحديث نظمه وتطوير مؤسساته وتقويم اتجاهاته، على ضوء ما يجعلها متفاعلة مع التحولات المختلفة التى يشهدها المجتمع العالمى فى شتى المجالات.

ومع ما تعكسه ظاهرة العولمة على الدول من مسارات مغايرة لبعض توجهاتها ونظمها، اتجه العلماء والباحثون والمتخصصون إلى دراسة هذه الظاهرة وتأثيراتها فى سياسات الدول وبرامجها وأجهزتها، وشرعت الجامعات فى بيان إيجابياتها وسلبياتها، ومدى تفاعل المجتمع مع جوانبها التى كادت تتغلغل فى نسيج الحياة العصرية، وإعادة صياغة أنماط السلوك والممارسات على ضوء امتداد تأثيرها فى الساحة الدولية. وقبل أن نستطرد فى الحديث عن دور الجامعة فى مواجهة تداعيات العولمة، نوضح فيما يلى تعريف العولمة من حيث تأثيرها فى النظم المختلفة والمعارف المتنوعة والتعليم الجامعى.

وتعنى العولمة خضوع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لقواعد عالمية، محورها انحسار دور الحكومات، وترك المجال لحرية الأفراد والجماعات للعمل فى باقى المجالات دون فرض قيود تعوق أو تحد ممارسة هذه الحرية.. فالمعلومات والحق فى المعرفة عبر كل وسائل الاتصالات أمر ضرورى، والتقييد لها غير وارد، والعولمة أردنا أم لم نرد أمر قائم، وتأثيرها على النشاط البشرى والإنسانى بعيد المدى... ومن هنا يجب على الدول ألا تألو جهدًا فى التخلص من سلبيات العولمة وتداعياتها التى تؤثر فى الوطنية والهوية الذاتية وتعمل على تعميق الانتماء القومى والشعور الوطنى بشتى الوسائل والسبل، مع العمل على تحقيق التنمية البشرية فى مواجهة اقتصاديات السوق، من خلال تعليم متميز وتدريب راق. وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يهول شأن وحصاد العولمة، بينما ينادى آخرون بمغبة تهويل آثارها والانبهار بتجلياتها... وتهوين آثار العولمة لا يقل خطورة عن تهويل آثارها.

لقد فرضت تحديات العصر ضرورة الاستثمار الجيد فى النشاط الإنسانى

المتعلق بتكنولوجيا المعلومات، والتى تنهض به عقول مدربة تستطيع استثمار المعلومات وتحليلها وصياغتها لتخدم قضايا التنمية... فالتنمية التكنولوجية هى: استثمار قوة العقول فى الإبداع والابتكار والتجديد، ورسم صورة لمستقبل أفضل.

ومن أهم التحديات التى تواجه عمليات التنمية فى الدول النامية، أنها تتم فى عصر تتسارع فيه منجزات العلم وتطبيقاته التكنولوجية، وتنكسر فيه الحواجز بين الأسواق العالمية، وتتعاظم قيمة الابتكار والتطوير فى سوق المنافسة الدولية، فى عالم يعتمد على المعلومة الدقيقة السريعة، وفى ظل العولمة أصبحت التنظيمات الوطنية والقوانين الوطنية تخضع لقواعد دولية، لذا يجب إعداد برامج تعليمية جامعية تواكب هذه المتغيرات فى وقت أزالت فيه الثورة التكنولوجية الجديدة العقبات أمام انتقال الأفراد والخبراء المدربين بين الدول.

كما أن قيام منظمة التجارة العالمية وإقرار وثائقها ومذكراتها التفسيرية من ١٤٥ دولة حتى الآن ــ من بينها مصر ــ يفرض علينا وضع دراسات شاملة ومفصلة لتحدياتها وأثرها فى مستقبل الوطن، خاصة فيما يتعلق بالتجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية... فالانسياب البشرى والمعلوماتى يعد من سمات العولمة المهمة.

اتفاقية "التجارة فى الخدمات"

أخذ قطاع الخدمات يجذب اهتمام العالم مع تنامى دورها فى تحويل التقدم التكنولوجى إلى قدرات إنتاجية. وقد ظهر هذا الدور واضحًا منذ نهاية السبعينيات خاصة مع تعاظم شأن الشركات متعددة الجنسيات فى السيطرة على التكنولوجيا واستخداماتها. وقد أصبح موضوع "التجارة فى الخدمات" من العلامات المميزة للمفاوضات فى جولة أورجواى، حيث كان نطاق مفاوضات التجارة العالمية فى الجولات السابقة يتركز أساسًا على قضايا التجارة فى السلع والتخفيضات على التعريفة الجمركية وإلغاء القيود الكمية وغيرها من معوقات التبادل التجارى الدولى، وقد ظهر من خلال المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات بأن هذه العملية تختلف عن عملية تحرير تجارة السلع لأنه فى حالة "التجارة فى الخدمات"

لا توجد تعريفات جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود الجمركية؛ بل إن ما يحكم تجارة الخدمات هو القوانين والإجراءات الإدارية والقرارات التى تضعها الدولة. وقد كان موضوع تحرير تجارة الخدمات ــ التى تبلغ نسبتها ٢٢% من التجارة العالمية ــ محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى، إذ ترى الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يكون له تأثير سلبى على قطاع الخدمات فيها، وتأتى الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المصدرة للخدمات حيث بلغ دخلها من ذلك ١٦٢.٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ تليها فرنسا ١٠٢.٣ مليار ثم إيطاليا ٦٥.٢ مليار وألمانيا ٦٤.٤ مليار وبريطانيا ٥٥.١ مليار ثم اليابان ٥٥ مليار. وقد تضاعفت هذه الأرقام مع ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا العالية فى العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

ويحدد اتفاق "التجارة فى الخدمات" فى مادته الأولى المقصود بالتجارة فى الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة. فالتجارة فى الخدمات قد تأخذ شكلاً من الأشكال الآتية:

ــ انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد (كما فى خدمات البنوك وشركات التأمين والمكاتب الهندسية). أو

ــ انتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد تقديم الخدمة (مثل السياحة). أو

ــ انتقال المشروع المؤدى للخدمة إلى بلد المستفيد (مثل إنشاء شركات أجنبية أو وكالات أو مكاتب تمثيل). أو

ــ انتقال مواطن دولة ما لأداء الخدمة فى دولة أخرى (كحالة الخبراء والمستشارين الأجانب).

إن اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات تلقى عبئًا كبيرًا على المهتمين بالتعليم، وتستحق الدراسة المستقبلية على المستوى الجامعى لما لها من آثار على مستوى ووضع خريج الجامعة، حتى يمكن أن يجد مكانًا مناسبًا فى عصر العولمة والمنافسة فى الخدمات.

إن آثار اتفاقية "التجارة فى الخدمات" على الدول النامية ستكون قاسية، وخصوصًا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على هذه الدول ــ وفى ظل الظروف الاقتصادية التى تعانيها حاليًا ــ الدخول فى حلبة المنافسة مع الدول المتقدمة صناعيًا وعلميًا، خاصة فى مجال المستشارين ورجال الأعمال والمتخصصين فى مجال الإدارة والمحاسبة والقانون والطب والهندسة.

العولمة وحتمية تطوير السياسة التعليمية:

بدت للوهلة الأولى أن العولمة موجهة نحو المال والاستهلاك، ولكن الواقع أكد أن سلاحها الحقيقى موجه نحو "عقلية الإنسان" فهى غزو ثقافى بأكمله، لأنها موجهة إلى فكر الإنسان وثقافته بفضل حيازتها معرفة منظمة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة. ومن أكثر المسائل تعقيدًا فيما يتعلق بمواكبة العولمة ما يسمى (بالسياسة التعليمية الوطنية) إذ إن التعليم يعتبر محورًا للحفاظ على الثقافات الموروثة وتنميتها، وفتح الآفاق للتقدم والرقى. ومن هذا المنطلق، يجب التأكيد على ضرورة الارتقاء بالتعليم الجامعى للحفاظ على القيم الإيجابية المكتسبة عبر العصور، ودفاعًا عنا من جراء التهديد الذى يشكله النظام العالمى الجديد... ومن أكثر الشرائح الاجتماعية عرضة لرياح العولمة الشباب، وذلك لتأثرهم الشديد بالدعاية والإعلان، ولأنهم يمثلون نسبة كبيرة فى المجتمع الحديث. ولمواجهة تحديات العولمة فإن التعليم بصفة عامة ــ والتعليم الجامعى خاصة ــ يتعين تطويره وتحديثه حتى نجد الأعداد الوفيرة من المتميزين وأصحاب المهارات العالية ذوى النظرة المستقبلية الشاملة، القادرين على مجابهة المنافسة فى العولمة.

إن جوهر الصراع العالمى هو سباق فى تطوير التعليم، وإن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى، وسوف يعاد على ضوئه تصنيف الدول وفق مستوى ونوعية تعليم أفراد كل دولة. وقد تناول السيد الرئيس/ حسنى مبارك فى خطابه الشامل الذى ألقاه فى عام ١٩٩٩ مدى ضرورة تفعيل دور التعليم فى تنمية المجتمع بقوله: "إن أزمة التعليم قد مست المدرسة والمعلم والمهنة، وأنه برغم كل الجهود المخلصة التى بذلت فإن الحصيلة النهائية ما زالت قاصرة عن

تحقيق آمال هذا الشعب، ولابد أن تكون الجامعة هى القوة الأساسية التى تحدث التقدم، ومواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة، والعولمة تفرض بل وتحتم زيادة كم ونوعية التعليم الجامعى وتطويره".

هذا ويعتمد تقييم قدرات الدول على نسبة الحاصلين على شهادة جامعية من شاغلى مناصب الإدارة العليا وهى: "٦٢% فى ألمانيا، ٨٥% فى كل من أمريكا واليابان". وتوضح إحصائيات التعليم الجامعى على مستوى العالم أن هناك "٦٤% من الشريحة العمرية فى أمريكا، ٦٣% فى كندا، ٦٢% فى فنلندا، أكثر من ٥٠% فى اليابان، ٤٠% حدًا أدنى فى معظم دول أوروبا، ٣٥.٥% فى إسرائيل، ١٩% فى مصر".

إذن هل يمكن فى ظل نظام عالمى جديد وفى ظل العولمة أن نقف بمعزل عن الآخرين؟

وكيف يمكن أن نوفق بين هذا النظام العالمى الجديد وبين نظام تعليمى تقليدى يعانى نقص الاعتمادات ودعاوى الجمود؟

إن ثورة المعلومات والتكنولوجيا تفرض علينا أن نتحرك ونطور تعليمنا الجامعى حتى نلحق بهذه الثورة، وإلا فقدنا إرادتنا. ولابد أن نهتم بالبعد المستقبلى القادر على التحليل العلمى للخيارات الموجودة فى ساحة النظام العالمى الجديد. وتحتاج العولمة بتكنولوجياتها المتقدمة إلى عمالة على مستوى عالٍ من التعليم والتدريب. فالبعد المستقبلى للتعليم يفرض علينا إعداد الخريج الذى يتناسب مع متطلبات هذا المستقبل، وأن يكون الخريج ملمًا بالبعد العالمى "أن نفكر عالميًا وننفذ محليًا".

إن التحدى الذى نقابله هو تحدى العالمية، وهذا يحتاج إلى تعليم جامعى متطور لتأهيل شبابنا وعلمائنا لعالم تتسارع فيه المتغيرات بشكل غير مسبوق... فالتعليم الجامعى من أهم عناصر الأمن القومى، ويجب توفير الاستثمارات اللازمة لتطويره واعتباره قناة لتبادل المعارف الإنسانية والخبرات العملية. والتعليم الجامعى للإتقان والتفوق والتميز هو الهدف المستقبلى للعملية التعليمية، والذى

يضمن أمن ومستقبل مصر، حيث إن الجامعة بوضعها الحالى لم تستطع حتى الآن خلق التفكير العلمى لخريجيها، وأصبح إدخال البعد المستقبلى فى مناهج الجامعة وأساليب التدريس وإنشاء مراكز المستقبليات ضرورة قومية للتعامل مع عصر العولمة.

ولأساتذة الجامعات دور محورى فى الاستفادة من إيجابيات العولمة وفى رفع مستوى التعليم وكل ما يتصل به من بحوث وابتكارات وتطبيقات، إلا أن المنهج العلمى قد لا يخلو من تجاوزات عقائدية أو سلوكية لها تأثيرها المباشر على كل من الأستاذ والطالب الجامعى.

ومن هنا يأتى دور الأستاذ الجامعى فى طرح المفاهيم الأخلاقية حول سلبيات العولمة، ولابد أن تكون له رؤية شاملة حول ما تفرزه بعض البحوث من تجاوزات. وهو خير معبر عن ضرورة التمسك بهويتنا الثقافية وقيمنا وعقائدنا وتاريخنا الحضارى. ثم إنه يمثل الرمز والقدوة فيما يبثه من معارف نظرية وتطبيقات عملية عن رؤيته تجاه العولمة، وما يمكن أن يقدمه من حلول تنموية لمشكلات مجتمعه. وهنا يبرز أهمية الدور المحورى لأساتذة الجامعات الذين أثروا بخبراتهم وحكمتهم طلاب التعليم الجامعى بالكثير من السلوك الأخلاقى والأكاديمى القويم، وبث روح الولاء والانتماء للوطن. إن تطوير التعليم الجامعى فى عصر العولمة ليس هدفا فى ذاته، بل هو نواة لبناء حضارة علمية جديدة، واستيعاب لأحدث المنجزات وتحصيل المعارف، وقناة لمعايشة الأجيال الحالية مع المجتمع المعرفى الذى نسعى جميعًا إلى تحقيقه، من خلال التفاعل مع مفردات التحديث، وإرساء منظومة تعليم جديدة تكون منطلقًا لتطوير المجتمع فى كافة القطاعات، وإطارا عاما لتأمين بقائنا على خريطة العالم المتقدم.

من المدرسة إلى العمل:

هناك جهود مبذولة فى أوروبا وأمريكا لخلق ارتباط ملموس وأكثر صلة بين التعليم والعمل والاستمرار فى التعليم فى أثناء العمل لأن فرص العمل المجزى للعمالة غير الماهرة تختفى عالميًا وبمعدل سريع جدًا. إن الفصل الدراسى التقليدى

الذى يركز على التعليم المنفصل عن التطبيق أصبح غير ملائم على الإطلاق لإعداد الشباب لهذا العالم الجديد. كما أن حفاظ أى دولة على موقعها التنافسى يستلزم أن يتقدم المزيد من الشباب إلى مستويات من الإنجاز لم تكن مطلوبة فيما مضى إلا من القلة. ولذا بذلت جهود للربط بين المدرسة والعمل، وظهر نظام من "المدرسة إلى العمل" أو من "الجامعة إلى المهنة" عن طريق دمج الدراسات الأكاديمية مع الدراسات المهنية العملية ــ بدلاً من الاحتفاظ بهما منفصلين، مع التأكيد على مستوى أكاديمى مرتفع لكل الطلاب يركز على التعلم فى سياق العمل وليس مجرد خبرة العمل. ولقد وضح أن هذه الجهود تخلق حوارًا متناميًا بين التربويين وأصحاب الأعمال حول الدور الذى ينبغى على كل طرف أن يؤديه فى إعداد الجيل القادم.

ورغم الاعتماد المتبادل بين عمل التربويين وأصحاب الأعمال فإن التواصل بينهما ضئيل، وتتسبب الفجوة القائمة بينهما فى إعاقة العمل وضياع مواهب وطاقات الشباب مما يهدر رخاء الأمة كلها. ولقد كان الانفصال بين التربويين وأصحاب الأعمال ــ فى التجربة الأمريكية ــ من أسباب مشكلة حادة ظهرت فى المدارس الأمريكية ــ خلافًا للنظام الأوربى ــ وهى غياب الحافز، فالطلاب لا يرون ارتباطًا بين ما يتعلمونه ومدى إجادتهم له وبين أهدافهم المهنية فى المستقبل.

وتسهم التكنولوجيا بشكل كبير فى التمييز بين أصحاب المهارات فهى تسلب الوظائف من أصحاب المهارات المنخفضة، أما من يتقنون استخدام التكنولوجيا فإنها تضفى قيمة على ما يقومون بعمله. إن نظام "من المدرسة إلى العمل" إذا أحسن بناؤه يمكن أن يساعد على إعداد خريجين قادرين على مواجهة متطلبات اقتصاد المهارات العالية والأجور الغالية. إننا نحتاج لتعليم مختلف يواكب القرن الحالى، فالعالم يتغير بسرعة كبيرة وكذلك مكان العمل، وعلى سياسة التعليم أن تواكب ذلك.

وتتمتع الأنظمة الأوربية بمجموعة من المحفزات أو العلامات لتقييم الأداء،

مما يجعل الطلاب يبذلون المزيد من الجهد فى المدرسة. إن الشباب الذين لا يجدون لأنفسهم دورًا إيجابيًا فى مجتمعهم ينحرفون فيزيد بالتالى معدل الجرائم؛ وهذا ناقوس خطر يهدد مجتمعنا المصرى نتيجة خريجى الجامعة والمدارس العليا غير المؤهلين للانخراط فى سوق العمل فى ظل العولمة.

إن التعليم القائم على العمل طريقة تتبعها كثير من المدارس والكليات والجامعات فى إعداد طلابها المتفوقين، فالأطباء يستكملون فترات التدريب والامتياز والإقامة الداخلية فى المستشفيات، والمحامون يمرون بفترة تحت التمرين فى مكاتب قانونية، لقد كنا نفرق فى الماضى بين من يعملون برؤوسهم ومن يعملون بأيديهم. أما الآن وفى مكان العمل الحديث ومع العولمة نحتاج لمن لديهم مستوى أكاديمى مرتفع، ومعرفة فنية عملية، ومن الواضح أن العالم يتغير من حولنا، فإذا لم نحسن ونطور تعليم شبابنا وإعدادهم لهذا العالم الجديد فستكون العواقب شديدة عليهم كأفراد وعلى الوطن نفسه.

لقد أطلقت ظاهرة "العولمة" التواصل والتفاعل فى الأنشطة الإنسانية بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار، متجاوزة بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال والتخفف من قيود الوقت والزمان. وكانت المحصلة الرئيسة للعولمة أن مفاهيم ونظم وأساليب التعامل فى مختلف مجالات الحياة التى سادت العصر السابق عليها لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد. بل وأصبحت عائقًا رئيسًا يحول دون الاستفادة من الفرص التى تتيحها العولمة والتقنيات المساندة لها.

وتتعرض منظمات التعليم الجامعى والعالى التقليدية المعاصرة لتحديات تهدد إمكاناتها وجودة مخرجاتها نظرًا لظهور منظمات تعليمية بديلة تستخدم التقنيات الجديدة وتتعامل مع مفاهيم العولمة، ومن ثم تلغى احتياج الناس إلى المنظمات التعليمية التقليدية (مثل جامعات الفضاء التى تتعامل مع طلابها عبر القنوات الفضائية والأقمار الصناعية، وكذا الجامعات "التخيلية" Virtual التى تعمل من خلال شبكة الإنترنت والجامعة بدون جدران... إلخ).

التحديات التى تواجه التعليم الجامعى والعالى فى مصر فى ظل العولمة:

١- العولمة تفرض تكثيف استخدام تقنيات المعلومات فى كافة المجالات وتنمية التنظيمات الجامعية المرنة، وتطبيق تقنيات تعليمية متطورة تنمى المشاركة الفاعلة من الدارسين والالتحام الشديد بأسواق العمل ومجالات النشاط التى يفترض أن يعمل فيها الخريجون.

٢- عدم مواكبة التقدم التقنى والمعرفى وتضاؤل المشاركة فى جهود التطوير والابتكار.

٣- تقادم التقنيات التعليمية وضعف الموارد المساندة من مكتبات ومختبرات ومصادر للمعلومات وعدم اندماجها فى صلب العملية التعليمية.

٤- البطء الشديد فى استجابة الجامعات والمعاهد العليا لمطالب التغيير والتطوير نظرًا لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية فى اتخاذ القرارات التعليمية.

٥- عدم قدرة منظمات التعليم الجامعى الحكومية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية التى تتميز بأنها أعظم قدرة على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية وتطورات تقنيات التعليم من ناحية أخرى.

٦- غياب النظم والآليات الفعالة لتقييم أداء الجامعات والمعاهد العليا حيث لا تأثير لعوامل السوق وأحكام المستخدمين لمنتجاتها.

٧- عدم توافر إمكانات تقنية متطورة فى مجالات المعلومات والاتصالات مما يسمح للجامعات بالأخذ بأنماط وتقنيات تعليمية متطورة.

٨- اتجاه قطاع الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجى الجامعات وارتفاع مستوى الرواتب والتعويضات المالية لخريجى بعض التخصصات الحديثة والدارسين بلغة أجنبية.

٩- عدم توافر فرص الاتصال بالعالم الخارجى وفرص التعامل مع المؤسسات

التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة.

تطوير التعليم العالى والجامعى لمواجهة تحديات العولمة:

إن الجامعات والمعاهد العليا المصرية لن تستطيع أن تظل منحصرة فى إطارها التقليدى بعيدة عن حركة المجتمع الذى أصبح جزءًا من الحركة العالمية. كذلك لا تستطيع المؤسسات التعليمية أن تستمر فى دورها التلقينى لتخريج آلاف الطلاب غير المزودين بالمهارات والتقنيات التى يتعامل بها المجتمع الحديث فى عصر العولمة والمعرفة.

ولكى تتمكن الجامعات والمعاهد العليا من معايشة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته التقنية التى فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة؛ فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذرى يتعدى الشكل إلى المضمون بحيث يحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر. ولذا يجب تحديد الأهداف الاستراتيجية والمبادئ الهادية للمنظومة القومية للتعليم الجامعى والعالى؛ لتكون أساسًا ينطلق منه برنامج تطوير فى ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية. ولابد أن يكون هناك إدراك واعٍ لطبيعة الدور الخطير الذى يلعبه التعليم الجامعى والعالى فى نمو الأمم والشعوب وحركة التغيير وإعادة البناء المجتمعى للتواؤم مع التطورات التقنية بالغة التأثير والسرعة، وسيادة تقنيات الاتصالات والحاسبات الإلكترونية والمعلومات. وبزوغ عصر المعرفة والتأكيد على اندماج العلم والتقنية مع كافة المنظومات المجتمعية، والانفتاح والتداخل بين الدول والمجتمعات، والدعوة المتصاعدة لتحرير التجارة الدولية نتيجة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومن ثم يكون التفاعل والتعامل الإيجابى مع متطلبات عصر المعرفة والتقنية والعولمة هو التحدى الرئيس. أمام منظومة التعليم الجامعى والعالى فى مصر.

أهداف التعليم الجامعى والعالى فى ظل تحديات العولمة:

(الإعلان العالمى بشأن التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين ــ الرؤية والعمل ــ باريس فى ٥-٩ من أكتوبر ١٩٩٨).

١- التعليم والتدريب وإجراء البحوث والإسهام فى التنمية والتطوير المستديمين للمجتمع فى مجموعه، وذلك من أجل:

(أ) إعداد خريجين ذوى مهارات عالية وقادرين على تلبية متطلبات كل قطاعات النشاط البشرى يجمعون بين المعارف والمهارات ذات المستوى التقنى الرفيع.

(ب) إتاحة مجال مفتوح للتعلم على مستوى عالٍ وللتعلم مدى الحياة يتيح للدارسين أكبر قدر من الخيارات مع المرونة للدخول فى النظام والخروج منه، كما يتيح فرص التنمية الذاتية والتحرك الاجتماعى فى إطار رؤية شاملة.

(جـ) تطوير واستحداث ونشر المعارف وتشجيع وتنمية البحث العلمى والتكنولوجى فى مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والفنون الإبداعية.

(د) المساعدة على فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية.

(هـ) المساعدة على حماية وتعزيز القيم المجتمعية عن طريق ضمان تلقين الشباب القيم الأساسية التى تنهض عليها المواطنة الديمقراطية، وعن طريق فتح مجالات للتفكير النقدى المستقل تساعد على مناقشة الخيارات الاستراتيجية.

٢- الدور الأخلاقى والاستقلال والمسئولية: يجب على مؤسسات التعليم العالى وأعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها والطلبة تأمين ما يلى:

(أ) صون وتطوير وظائفهم الأساسية مخضعين كل أنشطتهم للدقة الأخلاقية والعلمية والفكرية.

(ب) إبداء الرأى بشأن المشكلات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بكل الاستقلال.

obeikandl.com

(جـ) تعزيز وظائفهم النقدية والاستشرافية، عن طريق التحليل المستمر.

(د) تسخير قدراتهم الفكرية ومكانتهم الأدبية للدفاع عن القيم المقبولة عالميًا.

(هـ) التمتع بكامل حريتهم الأكاديمية واستقلاليتهم.

٣- العدالة فى إتاحة فرص الالتحاق:

(أ) تمشيًا مع أحكام المادة ١، ٢٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ينبغى أن يستند القبول فى التعليم العالى إلى معايير الكفاءة والمثابرة، والمواظبة، والتفانى لدى من يريدون الالتحاق به.

(ب) النظر إلى مؤسسات التعليم العالى كجزء من نظام واحد يبدأ بالتعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائى ويتواصل مدى الحياة. وينبغى ألا يكتفى التعليم الثانوى بإعداد مرشحين مؤهلين للالتحاق بالتعليم العالى عن طريق تنمية قدراتهم على التعلم بوجه عام، وإنما عليه أيضًا أن يفتح أمامهم الطريق إلى خوض الحياة العملية بتدريبهم على تشكيلة واسعة النطاق من المهارات.

٤- العمل على تقدم المعارف عن طريق إجراء البحوث فى مجالات العلوم والفنون والعلوم الإنسانية.

٥- توجه طويل الأجل أساسه ملاءمة الواقع:

(أ) مدى التطابق بين ما ينتظره المجتمع من مؤسسات التعليم العالى وما تقوم به هذه المؤسسات بالفعل، بما فى ذلك احترام الثقافات وحماية البيئة.

(ب) ينبغى للتعليم العالى أن يعزز إسهامه فى تطوير نظام التعليم، وخاصة من خلال تحسين إعداد المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والبحوث التربوية.

٦- تعزيز التعاون مع عالم العمل وتحليل احتياجات المجتمع:

(أ) فى إطار الاقتصاديات الحالية التى تتسم بالتغير وبظهور نماذج إنتاج جديدة تستند إلى المعارف وتطبيقاتها وإلى معالجة المعلومات، ينبغى توثيق وتجديد الروابط بين التعليم العالى وسائر قطاعات المجتمع.

(ب) يمكن توثيق الروابط بعالم العمل عن طريق مشاركة ممثليه فى إدارة شئون مؤسسات التعليم العالى.

(جـ) ينبغى لمؤسسات التعليم العالى، باعتبارها مصدرًا للتدريب المهنى ولاستيفاء المعارف والمهارات المهنية وتجديدها مدى الحياة، أن تراعى دائمًا الاتجاهات السائدة فى عالم العمل وفى القطاعات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

(د) ينبغى أن تصبح تنمية مهارات الابتكار فى الأعمال وروح المبادرة أحد الاهتمامات الرئيسة للتعليم العالى. وذلك لتيسير إمكانات التشغيل للخريجين الذين سيطلب منهم أكثر فأكثر، بل أن يصبحوا وفى المقام الأول عناصر فاعلة فى استحداث فرص العمل، وينبغى لمؤسسات التعليم العالى أن تتيح للطلاب فرص تنمية قدراتهم الشخصية تنمية كاملة بروح من المسئولية الاجتماعية.

٧- المناهج التربوية التجديدية: التفكير النقدى والملكة الإبداعية:

(أ) يجب على مؤسسات التعليم العالى أن تثقف الطلاب كى يصبحوا مواطنين مستنيرين ذوى حوافز عميقة وقدرة على التفكير النقدى، وتحليل المشكلات، والبحث عن حلول لمعضلات المجتمع، وتطبيقها، وتحمل المسئوليات الاجتماعية.

(ب) يتعين إتاحة الانتفاع بالمناهج التربوية والتعليمية الجديدة والنهوض بها لتيسير اكتساب المهارات والكفاءات والقدرات اللازمة للاتصال، والتحليل الإبداعى والنقدى، والتفكير المستقل والعمل الجماعي في بيئات

متعددة الثقافات، حيث يتمثل الإبداع أيضًا فى الجمع بين المعارف التقليدية أو المحلية والعلوم والتكنولوجيا المتقدمة.

٨- العاملون والطلاب فى التعليم العالى:

(أ) اعتماد سياسة حازمة لتنمية قدرات العاملين الذين يتعين أن يركزوا على تعليم الطلبة كيفية التعلم واتخاذ المبادرات بدلاً من أن يكونوا مجرد مستودعات للمعارف، وإعطاء مزيد من الأهمية للخبرة المكتسبة على الصعيد الدولى.

(ب) ينبغى لأصحاب القرار على الصعيد الوطنى وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالى أن يضعوا احتياجات الطلاب فى مقدمة اهتماماتهم، وأن يعتبروا الطلاب شركاء رئيسين وأصحاب مصلحة مسئولين فى سياق تجديد التعليم العالى.

٩- تقييم الأداء فى ظل الجودة الشاملة:

(أ) إن الجودة فى التعليم العالى مفهوم متعدد الأبعاد ينبغى أن يشمل جميع وظائف هذا التعليم وأنشطته: البرامج التعليمية والأكاديمية، والبحوث والمنح الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والمبانى، والمرافق، والمعدات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلى، والبيئة الأكاديمية. ويعتبر التقييم الذاتى الداخلى والمراجعة الخارجية ــ على يد خبراء مستقلين، متخصصين ودوليين إن أمكن ــ عاملين أساسيين لتعزيز الجودة؛ على أن يكون التقييم الداخلى والخارجى واضحًا للعيان. وينبغى إنشاء هيئات وطنية مستقلة وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليًا. مع إيلاء العناية الواجبة لخصوصية الأوضاع المؤسسية والوطنية والإقليمية بغية مراعاة التنوع وتفادى الأنماط الموحدة. وأن يشترك كل أصحاب الشأن كأطراف بالكامل فى عملية تقييم المؤسسات.

(ب) وتقضى الجودة أيضًا أن يكون التعليم العالى متميزًا ببعده الدولى، وهذا

يعنى تبادل المعارف، وإقامة شبكات التبادل المباشر، وحراك المدرسين والطلاب، والمشروعات الدولية للبحوث، مع مراعاة القيم الثقافية والظروف الوطنية.

(جـ) ومن أجل تحقيق الجودة وتأمين دوامها على الصعيد الوطنى أو الإقليمى أو الدولى، هناك بعض الاعتبارات التى ينبغى أن تراعى بوجه خاص، ولا سيما الاختيار الدقيق للعاملين وتنمية قدراتهم بصورة مستمرة.

١٠- إمكانات التكنولوجيات وتحدياتها:

سوف يؤدى التقدم السريع فى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إلى حدوث مزيد من التغيير فى طرائق تكوين المعارف واكتسابها ونقلها، وإن التكنولوجيات الجديدة تتيح فرصًا للتجديد فى مضامين المقررات الدراسية وأساليب التدريس. ويجب على مؤسسات التعليم العالى أن تضطلع بدور رائد فى مجال الاستفادة من مزايا وإمكانات التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وذلك من خلال ما يلى:

(أ) المشاركة فى الشبكات، ونقل التكنولوجيات، وتنمية الموارد البشرية.

(ب) استحداث بيئات جديدة للتعلم، تتراوح بين وسائل التعليم عن بعد ومؤسسات ونظم "افتراضية" كاملة للتعليم العالى، قادرة على تجاوز المسافات مما يخدم التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وتحقيق الديمقراطية.

(جـ) تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال للاحتياجات الوطنية والإقليمية والمحلية.

١١- تدعيم إدارة التعليم العالى وتمويله:

(أ) تنمية قدرات واستراتيجيات ملائمة فى مجال التخطيط وتحليل السياسات، وينبغى لمؤسسات التعليم العالى أن تأخذ بأساليب إدارية تتسم ببعد النظر وتلبى احتياجات بيئاتها الخاصة.

obeikandl.com

(ب) ويجب إعطاء مؤسسات التعليم العالى استقلالاً ذاتيًا فى تدبير شئونها الداخلية.

(جـ) وينبغى أن يكون الهدف النهائى لإدارة التعليم العالى متمثلاً فى تعزيز المهمة المؤسسية من خلال تأمين الجودة العالية فى التعليم والتدريب والبحوث وفى الخدمات المقدمة للمجتمع.

١٢- تمويل التعليم العالى بوصفه خدمة عامة:

إن تمويل التعليم العالى يتطلب موارد من القطاعين العام والخاص، ويظل دور الدولة فى هذا التمويل عاملاً أساسيًا.

(أ) تنويع مصادر التمويل يعكس مدى الدعم الذى يقدمه المجتمع لهذا التعليم.

(ب) ويتعين على المجتمع بأسره أن يدعم التعليم بكافة مستوياته.

١٣- تشاطر المعارف عبر الحدود وعبر القارات:

(أ) ينبغى أن تكون ممارسة التعددية اللغوية، وبرامج تبادل المدرسين والطلاب، وإقامة الروابط بين المؤسسات من أجل تعزيز التعاون الفكرى والعلمى، عناصر أساسية فى جميع نظم التعليم العالى.

(ب) وينبغى التصديق على الوثائق التقنينية الإقليمية والدولية الخاصة بالاعتراف بالدراسات وتطبيقها، بما فى ذلك الاعتراف بمهارات الخريجين وكفاءاتهم وقدراتهم، بحيث يسهل على الطلاب تغيير دراساتهم، وذلك لتيسير الحراك داخل النظم التعليمية الوطنية وفيما بينها.

١٤- من "هجرة الكفاءات" إلى "استعادتها":

لا يزال من الضرورى أن يوضع حد للنزيف المتمثل فى "هجرة الكفاءات" الذى يحرم البلدان النامية، والبلدان التى تمر بمرحلة انتقالية، وينبغى النظر فى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب واستبقاء أصحاب الكفاءات، سواء من خلال اعتماد سياسات وطنية أو وضع ترتيبات دولية لتيسير عودة العلماء والباحثين

ذوى التدريب العالى إلى أوطانهم، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

والآن: ما العمل؟

بعد أن ينتهى الباحث من إلقاء بحثه؛ يقال له: إذن ما العمل، وما هى المقترحات التى تراها لتحقيق الغاية التى تسعى إليها. وأقول: لعل المقترحات الآتية تكون خطوة فى سبيل تحقيق الهدف:

١- تطوير منظومة التعليم الجامعى والعالى للتوافق مع المعايير والنظم العالمية ومتطلبات العصر ومتغيراته بتقنياته، وذلك لإعداد خريجين ذوى مهارات عالية وقدرة تنافسية لتلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة للمجتمع، مع احترام الخصوصية الثقافية المصرية.

٢- التنوع والتمايز فى البرامج والمناهج الجامعية لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات مع الانفتاح على العالم والتفاعل مع مؤسساته التعليمية والبحثية.

٣- التأكيد على التوجه المستقبلى فى خطط وبرامج التطوير الجامعى؛ على أن تصبح تنمية مهارات الابتكار فى الأعمال وروح المبادرة أحد الاهتمامات الرئيسة للتعليم الجامعى والعالى.

٤- تكامل وتزاوج التخصصات وتنمية شبكة العلوم المتداخلة والعمل على تنمية الدراسات البينية.

٥- التنسيق والتوافق بين منظومة التعليم الجامعى ونظم التعليم ما قبل الجامعى ــ منظومة تشمل جميع مراحله ــ وفقا لذات توجهات التطوير والتحديث.

٦- استحداث بيئات جديدة للتعلم، تتراوح بين وسائل التعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم المستمر والتدريب التحويلى ومؤسسات ونظم "افتراضية" كاملة للتعليم العالى، قادرة على تجاوز المسافات مما يخدم التقدم الاجتماعى والاقتصادى، وتحقيق الديمقراطية.

٧- استثمار العلم والتقنية فى إدارة منظمات التعليم الجامعى والعالى وإدماج مفاهيم وآليات التطوير المستمر والجودة الكاملة فى نظم التعليم.

٨- الاختيار الموضوعى لأعضاء هيئات التدريس وإعدادهم للقيام بمسئولياتهم الجديدة والمتجددة؛ وضرورة تنظيم تفرغهم للعمل الجامعى مع تعويضهم التعويض العادل والمكافئ لجهودهم وخبراتهم، مع إخضاع هيئات التدريس لعمليات التقويم المستمرة والشاملة وارتباط استمراريتهم وتقدمهم الوظيفى بنتائج التقويم.

٩- تأكيد المناخ الديمقراطى داخل الجامعات واحترام حرية التعبير والإبداع لأعضاء هيئات التدريس والطلاب. وفتح قنوات التعبير لهم للمشاركة بالرأى فى المسائل الجامعية والقومية.

١٠- أهمية التأكيد على توفر شروط الجودة الكاملة فى كل ما تقوم به الجامعة وضرورة إيجاد نظام لتقويم الأداء الجامعى. وهذا يتطلب إنشاء مؤسسة قومية مستقلة غير حكومية تتولى مسئولية التقويم الخارجى للجودة الكلية فى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى؛ ويكون لها اتصال بالمؤسسات المماثلة فى دول العالم المتقدم لتحقيق الاعتراف المتبادل بين جامعاتنا والجامعات فى الخارج، وينبغى تحديد معايير للجودة معترف بها دوليا.

١١- المشاركة المنظمة والفاعلة فى تنمية وتطوير الرصيد المعرفى للمجتمع ومباشرة البحث العلمى المنظم والتطوير التقنى لحل مشكلات المجتمع والإسهام فى التنمية القومية، بما يتناسق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد على زيادة قدراته التنافسية.

١٢- المشاركة والتعاون بين الجامعات وبين مؤسسات الإنتاج لتوفير فرص لتدريب الطلاب عمليًا وتطبيقيًا. بما يكسبهم القدرات والمهارات المناسبة لأداء الأعمال التى يوظفون فيها ما تلقوه من تعليم بالجامعة. مع القيام بدراسات مشتركة مستمرة حول احتياجات مجالات العمل والقدرة التنافسية والتغييرات المتسارعة فى سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

المراجع:

١- ثورة فى التعليم ــ من المدرسة إلى العمل ــ تأليف لين أولسون ترجمة شكرى عبد المنعم مجاهد ــ الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية بالقاهرة ــ الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٠.

٢- الإعلان العالمى بشأن التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين ــ الرؤية والعمل ــ باريس ٥ – ٩ أكتوبر ١٩٩٨.

٣- تعظيم عائد مخرجات التعليم الجامعى والعالى فى المجتمع المعاصر ــ المجلس القومى للتعليم ١٩٩٨.

٤- التعليم الجامعى والعالى فى ضوء تحديات المستقبل ــ المجلس القومى للتعليم ١٩٩٧.

٥- الندوة الدولية لتطوير التعليم العالى ٢٤ يونيو ١٩٩٩- وزارة التعليم العالى ــ الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعى والعالى.

٦- المؤتمر القومى للتعليم العالى ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠ ــ تقارير اللجان الفرعية الست المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعى والعالى.

٧- المؤتمر القومى للتعليم العالى ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠- الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعى والعالى فى إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل. إعداد شعبة التعليم الجامعى والعالى بالمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (المجالس القومية المتخصصة).

٨- المؤتمر القومى للتعليم العالى ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠ مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات. تقارير ومقترحات لجان قطاعات التعليم الجامعى (المجلس الأعلى للجامعات).

٩- خطاب السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر القومى الأول لنهضة المعلومات ــ ١٣ سبتمبر ١٩٩٩.

obeikandl.com

١٠- مبارك ــ مصر والنهضة التكنولوجية ــ دكتور على على حبيش ــ مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر ــ القاهرة .٢٠٠٠

١١- ما هى العولمة؟ ــ أولريش بك ــ ترجمة دكتور أبو العين دودو ــ الناشر الجميل ــ فيرلاج ــ الطبعة الأولى كولوينا ألمانيا ــ .١٩٩٩

١٢- العولمة والجات ــ التحديات والفرص ــ دكتور عبد الواحد العفورى، الناشر مكتبة مدبولى، طبعة أولى عام .٢٠٠٠

١٣- العالمية والعولمة ــ السيد ياسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى يناير .٢٠٠٠

١٤- العولمة ــ دكتور محسن أحمد الخضيرى ــ الناشر مجموعة النيل العربية، سنة .٢٠٠٠

١٥- التعليم والمستقبل ــ دكتور حسين كامل بهاء الدين ــ دار المعارف ــ القاهرة ــ طبعة أولى .١٩٩٧

١٦- الوطنية فى عالم بلا هوية ــ تحديات العولمة ــ د. حسين كامل بهاء الدين ــ دار المعارف بالقاهرة .١٩٩٩

١٧- تطلعات لمصر المستقبل ــ فى السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمى ــ دكتور إبراهيم بدران ــ نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، أكتوبر ١٩٩٩.

١٨- العولمة والمستقبل ــ استراتيجية تفكير ــ دكتور سيار الجمل ــ الأهلية للنشر والتوزيع ــ الأردن ــ الطبعة العربية الأولى .٢٠٠٠

١٩- الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية ــ فضل على مثنى ــ مكتبة مدبولى بالقاهرة، عام .٢٠٠٠

٢٠- العولمة ــ دراسة تحليلية نقدية ــ دكتور عبد الله عثمان التوم ودكتور عبد الرؤوف محمد آدم ــ دار الوراق ــ لندن ــ الطبعة الأولى ١٩٩٩.

obeikandi.com

obeikandl.com

متى يتكلم العلم العربية؟
الطب نموذجًا*

عندما أشرقت شمس الإسلام على الدنيا، كانت لغتنا العربية الباقية قد استقرت مكانتها ــ قبل أكثر من قرن من الزمان ــ لغة للحديث تلهج بها الألسنة، ولغة للتجارة يستخدموها أهل البيع والشراء، ولغة للشعر ينشد بها الشعراء، وينقل عنهم الرواة، ووسيلة لأرباب الفصاحة من الخطباء، يعبرون بها عن مشاعرهم، ويعربون بها عن أفكارهم، وما يجيش فى صدورهم من أحاسيس.

. وعندما اختارها الرحمن، الذى خلق الإنسان وعلمه البيان، وعاءً للقرآن، ازدادت به رقيًا فى الأداء، ودقة فى التعبير، وازدانت بسمات الجمال والجلال. وحين شاء الله أن يفتح لعباده المؤمنين أقطار الدنيا، حملها المجاهدون معهم لأنها لسانهم، ولأنها لغة العبادة ولغة الدعاء.

وما كاد القرن الأول الهجرى يوشك على التمام، حتى اتسعت رقعتها فيما بين حدود فرنسا (بلاد الغال) إلى أقاصى أرض التركستان على حدود الصين. وكلما دخل الناس فى دين الله أفواجًا، صحبته "العربية" لغة للشعائر، وإقام الصلاة، وتلاوة الذكر الحكيم.

ومع انتصاف القرن الثانى الهجرى، بدأ التمازج بين الحضارة الإسلامية وحضارات البلاد المفتوحة، التى أصبح من أهلها حفاظ للقرآن الكريم ورواة للحديث الشريف، كما أصبح من العرب من يعرف العلوم النظرية والعلوم التطبيقية، ولتصير "العربية" بعد ذلك لسان العلماء فى هذه العلوم، ولغة للعلم بمفهومه الحديث.

---

* ألقى هذا البحث فى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بمدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٤٢٧/٣/١٢هـ ــ ٢٠٠٦/٤/١٠م.

وقد سبقت ذلك بوادر على الطريق، وظهر من قبل علماء تحدث عنهم التاريخ.

بوادر على طريق العلم والطب

أول الأطباء:

لا شك أن كل مجتمع قديم كان فيه من يعالج الأمراض، ويصف للمرضى الدواء. والمجتمع العربى، قبل الإسلام، مثل غيره من المجتمعات، كان فيه "الأساة" و"الآسيات" و"المتطببين"، غير أن واحدًا من هؤلاء ــ دون غيره ــ قدر له أن يتلقى الطب فى أشهر معهد علمى فى الشرق حينذاك، وهى جامعة "جنديسابور" فى بلاد فارس، والتى اجتمع فيها علماء من الروم والفرس، ومن مدرسة الإسكندرية القديمة. أما الطبيب العربى الذى تعلم فيها فهو "الحارث بن كلدة الثـقفي" الذى رحل من "الطائف" إلى "جنديسابور" وأخذ الطب عن علمائها، ومارسه هناك، ثم عاد إلى بلده الطائف. وتروى كتب التراجم عنه حكايات كثيرة تظهر علمه وبراعته، ومنها حديث مطول دار بينه وبين كسرى فارس. وإذا أسقطنا جميع هذه الحكايات، بقيت لنا صورة تاريخية عن طبيب متعلم يتقن صنعته.

أول الكيميائيين:

هو خالد ابن الخليفة الأموى "يزيد بن معاوية بن أبى سفيان" الذى تروى عنه كثير من الأقاصيص التى تتناول علمه وأدبه وفصاحته، إلى جانب قدراته الفائقة فى علم "الصنعة" ومعرفته بالطب، ومؤلفاته عديدة فى صنعة الكيمياء، نثرًا وشعرًا، حتى إن واحدًا منها فقط بلغ خمسمائة ورقة – شعرًا. إلى جانب كتاب "الحرارات" وكتاب "الصحيفة الكبرى" وكتاب "الصحيفة الصغرى" وكتاب "وصيته إلى ابنه فى الصنعة"، و"مقالتى مريانس الراهب فى الكيمياء".

ومهما تنازع الباحثون من العرب والمستشرقين فى شأن "خالد" فهناك ما يشبه الاتفاق على أنه انصرف عن طلب الخلافة إلى طلب العلم، واستطاع أن يحيط بعلم العرب وعلم العجم، وأنه استقدم بعض العلماء من الإسكندرية، ممن

يعرف اللغتين اليونانية والعربية، فنقلوا له كتب العلم من اللسان اليونانى واللسان القبطى إلى العربى، وكان هذا أول نقل للعلم، فى الإسلام من لغة إلى لغة، ولا شك أنه كانت لخالد رسائل فى صنعة الكيمياء، قلت أو كثرت.

عندما تكلم الطب العربية

كانت للمسلمين ــ عربا وغير عرب ــ عقيدتهم التى جمعتهم ووحدت بين قلوبهم، وصارت "العربية" لغة علمهم ومعارفهم، حتى صح لديهم القول المأثور"ليست العربيَّة بأحدكم من الأب ولا الأم، فمن تكلم العربية فهو عربى". وفى نطاق سماحة الإسلام واتساع لغة العرب، شارك الجميع فى بناء صرح الحضارة الإسلامية، لا فرق بين عربى ولا غير عربى.

ولقد كانت للمسلمين علومهم ــ منذ عصر النبوة ــ التى شغفوا بها: رواية ودراية، حتى إذا جاء العصر العباسى ورسخت أصولها، أصبحت لها مناهج واضحة، وضعوها على غير مثال. وفى مقدمة ذلك: علم الحديث، وعلم الفقه، وعلم اللغة، وعلم النحو، وعلم العروض.

ومن ثم أعدتهم علومهم ومناهجهم لاستيعاب علوم وحضارات اليونان والهند وغيرها، من رياضيات وفلك وفيزياء وكيمياء وطب.

كان الطب من أبرز العلوم التى عنى الخلفاء العباسيون الأوائل بنقلها، فاستعانوا بالخبراء لنقلها إلى لغة العرب، حتى صارت هناك نهضة طبية، تعاقبت خطواتها سراعًا، من مرحلة الترجمة إلى مرحلة التأليف، منذ استقدم "الخليفة أبو جعفر المنصور" رئيس أطباء "جنديسابور" وهو "جورجيس بن بختيشوع" السوريانى، الذى حضر إلى "بغداد" ومعه اثنان من تلاميذه هما "إبراهيم" و"عيسى" بن شهلا.

ثم عمرت بغداد بالوافدين من العلماء فى شتى العلوم، من أنحاء الدولة الإسلامية، حتى إذا بدأت حركة الترجمة، شارك فيها أهل العراق وفارس والشام والهند.

حركة ترجمة الطب:

كان من مشاهير الذين عربوا الطب مجموعة من أبناء الأسر المشهورة بهذه المعرفة ومنهم: آل "بختيشوع" وأولهم جورجيس ثم ابنه "بختيشوع". وآل حنين من أهل "الحيرة" وأولهم "حنين بن إسحق" وآل "ماسرجويه" وأولهم "ماسرجويه" طبيب "البصرة" وآل "ثابت" وأولهم "ثابت بن قرة" من مدينة "حران"، ومن أشهر الأفراد: "حبيش بن الأعسم الدمشقي" و"قسطا بن لوقا البعلبكى".

بعض ما نقل من كتب الطب:

كان من بين كتب الطب اليونانى؛ كتب طب أبقراط، ومنها: كتاب الفصول، وكتاب الكسر، وكتاب الأخلاط، وكتاب الماء والهواء، وكتاب طبيعة الإنسان وهى من الكتب التى نقلها حنين بن إسحق، وشاركه فيها آخرون. كما نقل معظم كتب "جالينوس" ومنها: كتاب النبض، وشفاء الأمراض، والمقالات الخمس، وكتاب المزاج، وكتاب الحميات.

أما "حبيش بن الأعسم الدمشقى"، فقد نقل بدوره عشرات الكتب الطبية، بعضها من كتب "جالينوس" ومنها: كتاب العلل الباطنة، وكتاب النبض الكبير،وكتاب تدبير الأصحاء، وكتاب حيلة البرء.

وهناك عشرات أخرى من كتب الطب اليونانى، تم نقلها إلى العربية، وذلك إلى جانب ما نقل من كتب طب الهند، إما مباشرة وإما عن طريق اللغة الفارسية، ومن هذه الكتب "أسماء عقاقير الهند" وكتاب "علاجات الحبالى فى الهند" وكتاب "روسا الهندية فى علاجات النساء وكتاب "التوهم فى الأمراض والعلل".

وتذكر مراجع القدماء عشرات أخرى من الكتب فى شتى العلوم والفنون.

مرحلة التأليف العربى فى الطب

يمكن القول بأن حركة التأليف العربى المستقل؛ بدأت قرب نهاية القرن الثالث الهجرى، وكان من أوائل المؤلفين فى هذا المضمار "سنان بن ثابت بن قرة"، الذى ألف بعض الرسائل التى تعتبر بمنزلة "المذكرات" التى ينقلها الطلبة عن الأساتذة،

خاصة وأن "سنان" عهد إليه بامتحان الأطباء قبل الإذن لهم بممارسة المهنة، كما كان يسهم مع أبيه "ثابت" فى إنشاء المستشفيات.

على بن سهل وفردوس الحكمة:

هو أبو الحسن على بن سهل بن ربن الطبرى، من أطباء القرن الثالث الهجرى، عمل فى ديوان الخليفة العباسى "المعتصم" واعتنق الإسلام على يد الخليفة المتوكل، وتوفى أواخر القرن الثالث الهجرى، وله حوالى عشرة مؤلفات فى الطب والصيدلة، أشهرها جميعًا كتابه المسمى "فردوس الحكمة" وهو أقدم كتاب جامع لفنون الطب والصيدلة مما وصل إلينا من كتب العلماء العرب. وقد رتبه على سبعة أقسام فى ثلاثين مقالة، جمعها فى ٣٦٠ باباً. وعلى سبيل المثال: يشتمل القسم الرابع على اثنتى عشرة مقالة، ويتناول فيه الأمراض بصفة عامة، ثم الأمراض الخاصة، فيدرس أسبابها وعلاجها، مبتدئًا من الرأس حتى القدم، وينتهى بمقالة فى الفصد والحجامة وفحص البول.

الرازى ومؤلفاته:

هو "أبو بكر محمد بن زكريا الرازى" المولود فى مدينة "الرى" سنة ٢٤٠هـ منتصف القرن الثالث الهجرى، وبعد أن أمضى شطرًا من شبابه فى بلاد فارس انتقل إلى بغداد. وتبلغ مؤلفاته حوالى ٢٢٤ كتابًا، ضاع منها الكثير وبقى القليل. ومن أشهر كتبه فى الطب: كتاب "الحاوى" وهو موسوعة كبرى تقع فى اثنين وعشرين جزءًا، وكتاب "المنصورى" فى التشريح، وكتاب فى الأمراض، وآخر فى الحصبة والجدرى، وكتاب "من لا يحضره الطبيب" ويعرف بطب الفقراء. وله دراسات كثيرة فى أمراض النساء والولادة والأمراض التناسلية، والعيون، ومن كتبه "منافع الأغذية". كما اهتم الرازى بكيفية الاختبار للطبيب، لمعرفة علمه وقدرته، فألف فى ذلك كتابًا عنوانه "محنة الطبيب".

وللرازى كتب أخرى فى الكيمياء، والرياضيات والهندسة وغيرها، وإذا كان بعض قدماء المؤلفين العرب يعتبره "إمام وقته فى علم الطب"، فإن بعض العلماء

الأوربيين فى العصر الحديث يعتبره "أعظم أطباء العرب... وكيميائيًا ذا مقام رفيع، وعالمًا طبيعيًا".

وقد ترجم الكثير من كتبه إلى اللغة اللاتينية وغيرها، وظل كتابه "الحاوى" لعدة قرون أهم مرجع طبى فى أوروبا. أما رسالته فى الجدرى والحصبة فيقول عنها "ول ديورانت" فى كتابه "قصة الحضارة": "كانت أولى الدراسات العلمية الصحيحة للأمراض المعدية، وأول مجهود يبذل للتفرقة بين المرضين"، ويدل على أثرها وشهرتها "أنها طبعت بالإنجليزية أربعين مرة ما بين عامى ١٤٩٨ و١٨٦٦"، ثم يقول ديورانت "كان الرازى ــ بإجماع الآراء ــ أعظم الأطباء المسلمين، وأعظم أطباء الطب الإكلينيكى فى العصور الوسطى".

ابن سينا وقانونه:

هو الطبيب الفلكى والفيلسوف الرياضى "أبو على الحسين بن عبد الله بن سينا" المولود سنة ٣٧١هـ والمتوفى سنة ٤٢٩هـ، أى أنه عاش حياته فيما بين القرنين الرابع والخامس.

اشتهر بلقب الشيخ الرئيس، وأطلق عليه المشتغلون بالفكر والفلسفة لقب المعلم الثالث، تاليًا فى الترتيب لأرسطو والفارابى. يهمنا من كتبه الكثيرة "القانون" الذى حظى بالتفصيل، على ما سبقه من مؤلفات طبية، لما تميز به من دقة وحسن تبويب، وعرضه لتجاربه وخبرته.

ويشتمل "القانون" على خمسة كتب، يختص الكتاب الأول منها بالأمور الكلية فى الطب، ويهتم الكتاب الثانى بمفردات الأدوية، أما الثالث فيتناول الأمراض الجزئية، التى تصيب كل جزء من أجزاء الجسم، ويعرض الرابع للأمراض العامة، ويعنى الكتاب الخامس بالأدوية المركبة وتحضيرها.

ومما يدل على امتلاكه لناصية علم الطب وفن النظم فى وقت واحد، أن "ابن سينا" لخص هذا الكتاب فى أرجوزة مطولة، أوردتها بنصها فى كتاب "حكماء وشعراء من أون إلى قصر العينى".

وقد ظلت طبعات هذا الكتاب العربية تتابع حتى منتصف القرن العشرين، أما طبعته العربية الأولى فقد ظهرت فى روما سنة ١٥٩٣م وقد ترجم إلى اللاتينية وطبع بها عشرين مرة، ويقال إنها كانت فى القرن السادس عشر وحده، كما طبع باللغات الأوربية العديدة، وظل عماد دراسة الطب فى جامعات أوروبا عدة قرون.

وإذا كان ما تقدم من نماذج وأمثلة محدودة للطب والأطباء فى المشرق الإسلامى، عندما كانت لغتنا خير وعاء لهذا العلم، فقد كانت فى المغرب الإسلامى نهضة مماثلة شاركت فى إثراء تراثنا العلمى العريق فى شتى المجالات، ومنها الطب. ويمكن الاجتزاء بالإشارة إلى بعض أعلامها، من بين العشرات بل المئات الذين ذاع صيتهم فى بلاد المغرب والأندلس ومصر، بل وفى أوروبا نفسها.

من أشهر هؤلاء الأعلام فى مصر، على بن رضوان، ثم ابن النفيس، ومن أشهرهم فى المغرب والأندلس: ابن طفيل وابن رشد وغيرهما كثيرون. ويكفى التمثيل بنموذج متفرد من بين المشاهير.

الزهراوى وكتابه التصريف:

هو أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوى (٩٣٦-١٠١٣ م)، نسبة إلى "الزهراء" ضاحية قرطبة، ويأتى فى نهاية نسبه كلمة الأنصارى، لتشير إلى ارتباطه وأسرته بالأنصار أهل المدينة المنورة.

عاش الزهراوى فى القرن الرابع الهجرى وتوفى فى أوائل القرن الخامس الهجرى، حوالى ٤٢٧هـ، والزهراوى من العلماء المتعمقين فى الطب والصيدلة معًا، ينبئ عن ذلك كتابه "التصريف لمن عجز عن التأليف" الذى يشتمل على ثلاثين مقالة، تشتمل المقالة الأولى – إلى جانب الأمزجة وتركيب الأدوية – "عيونًا من التشريح" كما تختص المقالة الثالثة والعشرين بالكلام على الضمادات لجميع علل البدن ومن القرن إلى القدم. أما المقالة الثلاثون فتتناول العمل باليد من الكى والشق والبط والجبر والخلع.

وبالرغم من أن بقية المقالات تهتم بالأدوية وأنواعها، فقد كانت شهرة الزهراوى قائمة على علمه بالجراحة، حتى اعتبر أشهر جراحى العرب وأشهر

من ألف فى الجراحة منهم. ويرجع ذلك إلى إبداعاته فى هذا المجال، فهو أول من استعمل ربط الشرايين لمنع النـــزيف، وأول من رفع حصاة المثانة عن طريق المهبل، وأول من شق جيب المياه فى أثناء المخاض لتعجيل الولادة، وأول من وصف "الهيموفليا". ومن أهم ميزات كتابه: أنه أكثر فيه من الرسوم، وأشكال الآلات الجراحية وأنواعها واختلاف تصميماتها، تبعًا لشكل الأعضاء، ومواضعها من الجسم. وأهم من ذلك كله، أن معظم هذه الآلات من اختراعه.

وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة اللاتينية، واللغة العبرية، ونال شهرة واسعة فى أوروبا ــ فى مجال الجراحة ــ حتى العصر الحديث.

أوروبا تنقل علمنا

يرى الباحثون فى تاريخ الحضارات وفى تاريخ العلم ــ حتى من الأوربيين أنفسهم ــ أنه كان للعرب دور بارز فى تكوين الفكر الأوربى، وأنه أكثر بروزًا فى العلم بمختلف فروعه: الطب، والطبيعة، والكيمياء والفلك، والرياضيات، والتاريخ الطبيعى، والفلاحة.

وقد تم انتقال علمنا إليهم من خلال الاحتكاك الحضارى فى ثلاث مناطق: منطقة الشرق العربى إبان الحروب الصليبية، وصقلية فى أثناء حكم العرب لها حيث كان التفوق للحضارة العربية، والأندلس الإسلامية بمدنيتها وحضارتها التى خلبت ألباب الأوروبيين وخصوصًا مدينة قرطبة.

انتقال علومنا الطبية إلى أوروبا

عندما كان الطب عندنا فى أوج شموخه وازدهاره، كانت الأمم الأوروبية تجهله جهلاً يكاد يكون تامًا، ولكنهم عندما علموا بتقدم الطب فى بلاد الإسلام، أقبلوا على بلادنا يتعلمون فيها الطب على أيدى أساتذته. غير أن جهدهم الأكبر كان مقصورًا على الترجمة من لغتنا العربية إلى اللغة اللاتينية، مع جهد المترجمين اليهود من النقل عن العربية إلى العبرية، ثم إلى اللاتينية فى بعض الأحيان.

وكان من أوائل الكتب المترجمة من العربية كتاب "كامل الصناعة" أو

"الملكي" الذى ألفه الطبيب "على بن عباس" ــ لعضد الدولة البويهى. وقد ترجمه إلى اللاتينيـــة "قسطنطين الإفريقـــي" (١٠٢٠-١٠٨٧م)، وكانت ترجمته فتحًا فى تاريخ الطب الأوربى.

ومن الكتب التى نقلها الأوربيون ــ بالترجمة ــ عن طريق الأندلس، كتب الأدوية والعقاقير لابن البيطار، وأبى منصور الهراوى، وماسويه المارديني. ومن طب العيون (الكحالة) كتب على بن عيسى، وعمار الموصلى.

أما كتب الرازى، وابن سينا، والزهراوى، فقد نالت عناية فائقة فى ترجمتها وطبعها، وظلت تدرس فـــى جامعات أوربا عدة قرون، فـــى "مونبلييه" و"رانس" و"بولونيا" و"بادوا" و"أورليان" و"نابلى" و"اكسفورد" و"كمبردج" و"انجيه"، حيث أنشئت فيها مدارس للطب، وكلها كانت تستخدم الكتب العربية المترجمة إلى اللاتينية، أساسًا لتدريس الطب.

طـــور الكمـــون

ازدهرت لغتنا وتبوأت مكانتها الرفيعة، مع ازدهار أمتها ومنعتها، وقوة بأسها ورفعتها. وهكذا تقوى اللغة بقوة أبنائها، وتضعف بضعفهم. ولولا القرآن الكريم يحفظها فى الصدور وعلى الألسنة، لعصف بها ما عصف بلغات أخرى تراجعت مكانتها بتراجع مكانة أهلها. وإذا كانت النهضة الأوربية تكونت فى جانب منها بما نقلته عن لغتنا، فقد أتى علينا حين من الدهر ــ منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادى ــ تعرضنا فيه للتضعضع، وتأثرت لغتنا بأوضاعنا، بينما كانت أوروبا تنشط فكريًا وعلميًا، بعلم تجريبى وفكر جديد، فانتزعت منا قصب السبق، علمًا وقوة، ثم ظهرت علينا فى العصر الحديث بعلمها وقوتها وثقافتها. ولولا أصالة تراثنا وعمق قيمنا، لانتزعنا من جذورنا، وبهتت هويتنا، مع بزوغ القرن التاسع عشر الميلادى، الذى شهد لنا بشىء من الصحوة فى بعض بلادنا، وكان من بينها أرض النيل. ويهمنا من ذلك أن الطب عاد يتكلم العربية من جديد، ولو لأمد محدود.

مؤقتًا: عاد الطب يتكلم العربية

واسمحوا لى أن أتحدث هنا عن معهدى "مدرسة طب قصر العيني"، الذى أعتبره بحق بيت الطب العربى الحديث، فمنذ نشأته، وهو يضم بين صفوفه طلبة من العرب، وبخاصة من سوريا ولبنان، منهم فى عهد محمد على: يوسف اسطفان، وغالب الخورى العقلنى، والجراح النجار، ويوسف الجلخ، ويوسف لطيف، وسليم ملوك. ومنهم فى عصر إسماعيل: فارس نجم، والشيخ شيبان الخان، وميلاد صغير، وإبراهيم صافى، وسليمان أبو التحول. ثم شاكر الخورى، وإليال المرور، ونقولا لويس. وقد أصبح هؤلاء الأعلام المرجع الطبى لأبناء سوريا ولبنان فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

التدريس باللغة العربية:

على الرغم من أن مدرسة طب قصر العينى قامت على البعثات العلمية إلى أوربا، فإن تدريس الطب فيها كان باللغة العربية، بناء على نظرية كلوت بك (أنطوان برتسيلى كلوت) الذى كتب إلى محمد على باشا والى مصر يقول: "إن التعليم بلغة أجنبية لا تحصل منه الفائدة المنشودة، كما لا ينتج عنه توطين العلم أو تعميم نفعه" "ويالبيتنا الآن نفكر كما فكر كلوت بك الفرنسى منذ مائة وسبعين عامًا!! ولكى يحقق كلوت بك رؤيته تلك، ألحق المترجمين بمدرسة الطب واعتبرهم طلابا بها، وألحق معهم مائة طالب اختيروا من الأزهر الشريف، وكان من هؤلاء التراجمة المسيو أنهورى، والمسيو رافائيل، اللذان ساعدا بكفاءة نادرة على ترجمة مؤلفات عديدة. ولم ترق فكرة التعليم باللغة العربية لفريق كبير من الأجانب، حتى إن بارون دى بواسليكوم الذى بعثته الحكومة الفرنسية لدراسة حال مدرسة الطب المصرية كتب يقول: "إن مدارس الطب والصيدلة وفن البيطرة والكيمياء مكونة تمامًا من عرب، والمسيو كلوت يحاول أن يعطى تلاميذه روحًا وطنية عربية، ولا أعرف هل يستحق التأنيب أو التشجيع!!" وظل التعليم كذلك باللغة العربية حتى سنة ١٩٠٣م عندما أصدر اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى أمره باستبدال اللغة الإنجليزية باللغة العربية.

مكتبة طبية عربية:

وفى عهد رئاسة كلوت بك للمدرسة عرّب الأساتذة المصريون ٨٦ مرجعًا طبيًا عن الفرنسية، وبذلك تكونت أول مكتبة عربية، وكانت تعتبر أكبر مكتبة طبية ــ فى العالم ــ ترجمت من لغة إلى لغة أخرى آنذاك.

بعض المؤلفات باللغة العربية:

إلى جانب ما ترجمه أطباء مدرسة طب قصر العينى، فقد كانت لهم مؤلفات عديدة باللغة العربية مباشرة، ومنها:

- عمدة المحتاج لعلمى الأدوية والعلاج. فى أربعة أجزاء.
- طالع السعادة والإقبال فى علم الولادة. وأمراض النساء والأطفال.
- الروضة البهية فى مداواة الأمراض الجلدية.

وهذه الكتب من بين عدة مؤلفات للدكتور / أحمد حسن الرشدى المتوفى سنة ١٨٦٥م. ومن مؤلفات الدكتور/ أحمد حمدى بك الجراح، المتوفى فى سنة ١٨٩٩م.

- تحفة الحبيب فى العمليات الجراحية والأربعة والتعصيب.
- الراحة فى أعمال الجراحة.
- التحفة العباسية فى الأمراض التصنعية.

ومن مؤلفات الدكتور حسن محمود باشا، المتوفى سنة ١٩٠٦م:

- كتاب الفرائد الطبية فى الأمراض الجلدية.
- كتاب الخلاصة الطبية فى الأمراض الباطنية.
- تحفة السامع والقارئ فى داء الطاعون البقرى السارى.

وهذه أمثلة محدودة لفيض زاخر من مؤلفات الطب العربية التى ألفها أطباء مدرسة قصر العينى، وكلها مطبوعة فى وقتها. وقد تناولت الحديث عنها فى كتاب: حكماء قصر العينى.

واسمحوا لى أن أتلو على سيادتكم وصف الطبيب محمد الهراوى لتجربته فى تعريب الطب وتدريسه باللغة العربية فى القرن التاسع عشر، وبالتحديد فى مدرسة

أبى زعبل، وذلك فى عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م فيقول: "وأحضر له ــ أى لمعهد الطب ــ معشرًا من بلاد أوربا لهم فيه أقدام عيسوية وأخلاق موسوية علمًا منه بأن معلوم هذا العلم لا يتغير بتغير الملل والأديان، ومحصوله لا يختلف باختلاف الأماكن والأزمان، وكان الرئيس على هؤلاء المعلمين أمهرهم كلوت بك، فقسم الطب بينهم كما فى بلاده أقسامًا، وجعل كل واحد من رفقته لتعليم كل قسم إمامًا، فكان لقسم حفظ الصحة الخواجة برنارد، فجمع هذا الكتاب من مجلدات كبار وترجمه من الفرنسى للعربى بالكتابة والمقال المترجم الحلبى جورجى فيدال، وكنت مقيدًا لتصليح ما ترجم ترجمة لفظية وتوقيعه مواقع عبارات عربية مع إبقاء أسلوبهم لمساق الكلام على ما هو عليه اصطلاحهم فى كثرة التقسيمات وتطويل العبارات على ما مالوا إليه حفظًا لمقابلة الكلام عند التعليم وتسهيلاً لفهمه منهم وقت التفهيم، غير أنى بذلت فى أن تستفاد المعانى من المبانى غاية الجهد وحفظت فى أن لا أكتب شيئًا إلا بعد معرفتى إياه كل عهد".

الطب يفقد لغته العربية

ظلت اللغة العربية لغة الدراسة بطب قصر العينى، وظل الأساتذة يؤلفون كتبهم الطبية بالعربية، إلى ما بعد الاحتلال البريطانى حوالى عشرين عامًا كاملة، ولكن سير آفلين بارنج (لورد كرومر) المعتمد البريطانى فى مصر، ظل يضيق الخناق على مدرسة طب "قصر العيني" حتى تراجع عدد الطلاب بها إلى أقل من ثلاثين طالبًا.

ولما جاءت سنة ١٩٠٣م اكتملت المؤامرة ونحيت اللغة العربية عن دراسة الطب، وحلت اللغة الإنجليزية مكان لغتنا العريقة.

ويمكننا أن نتفهم سياسة اللورد كرومر الملتوية والاستعمارية تجاه قصر العينى بقوله فى تقريره سنة ١٩٠٦ "تخرج فى هذه المدرسة ٢٠ طبيبًا فى السنة الماضية، ولو أن عدد الراغبين فى دخولها كثير، إلا أنه لا يقبل فيها غير ٥٠ كل سنة، وذلك بالرغم من أن عدد الأطباء فى القطر المصرى لا يزال أقل بكثير، وكلما زاد الأهالى تنورًا زادت حاجتهم لاستشارة الأطباء، إلا أن الدكتور كتنج

رئيس المدرسة يقول: "إنه مقتنع تمامًا بوجوب الحذر فى التقدم بهذه المدرسة، خصوصًا من جهة عدد خريجيها"، ويقول "وإنه لو تخرج كثير من الشبان ولم يجدوا عملاً كافيًا فى الخارج يؤثر ذلك فى حالة المدرسة، فينقص عدد الراغبين فى دخولها، ولا ضرورة لزيادة طلبة المدرسة مادامت الحكومة لم تشك سنوات متتالية من قلة الأطباء(!!!) ومع كل فأنا مقتنع بأننا لا نجد عاملا فى هذه البلاد أشد خطرًا من إيجاد أطباء محتاجين!!"

ولا مبالغة فى القول بأن ما حدث فى مصر إبان الاستعمار البريطانى، حدث مثله فى البلاد العربية التى ابتليت به، من محاولات "الجلنزة" والقضاء على الهوية، وكذلك ما حدث فى بلادنا العربية التى منيت ببلاء الاحتلال الفرنسى، ومحاولة "فرنسة" هذه البلاد، لولا كفاح أهلنا فى كل مكان، وتشبثهم بأصالتهم، واستماتتهم فى الدفاع عن كيانهم وثقافتهم ولغتهم، وإن كانت هناك ندوب ماثلة تحتاج إلى علاج ودواء.

متى يتكلم الطب العربية من جديد؟

وقد يبادر البعض فيقول: كأنكم تريدون عزلة ورفضًا لثقافات الآخرين ولغتهم، بزعم أن ذلك يخالف أعرافنا ويناقض قيمنا!.

وقد يفاجأ بأن الإجابة هى أننا نريد الانتفاع إلى أقصى حد آمن بكل ما فى الثقافات من علوم حديثة وتقنيات رفيعة المستوى، ومن الذى يقول إن تعلم اللغات ــ أيا كانت ــ يؤثر على ثوابتنا، وبالعكس: إننا نرحب أن يتعلم المرء لغة واثنتين وثلاثًا، وما أسعفته به قدرته على استيعاب ما يستطيع من لغات ومعارف، يسهم بها ومن خلالها فى إثراء التنوع الثقافى للبشرية كلها.

ولكن الذى يقوله أى منصف لنفسه، وللغته، ولقومه، ولأمته، ولبلاده: إن أخطر الخطر أن أضع لغة أجنبية فى مكان لغتى القومية، وأن يبدأ أطفالنا بمعرفة أصول لغة أجنبية عنهم قبل أن يعرفوا أصول لغتهم، لغة ثقافتهم، لغة تاريخهم، لغة تراثهم، لغة عقيدتهم.

هذا هو الضرر، وليس بمستصغر الشرر. وهو واقع فعلاً فى بعض بلادنا.

وهكذا نرى أن الأمر لا يقتصر فحسب، على تعلم الطب وتعليمه بلغة أجنبية.

الأمر الآخر؛ أن هناك من يقول: إن لغتنا قد تقصر عن استيعاب مبتكرات العصر ومنجزاته.

والحقيقة الأولى: هى أننا نحن الذين قصرنا فى أن نسهم فى الإبداع والابتكار، ولما خلت حياتنا من ذلك، خلا كلامنا ولغتنا منه.

ودون بكاء على الماضى، فإن كل باحث يعرف أن لغتنا استوعبت كل مصطلحات عصر الحضارة الإسلامية الوسيط، حينما كنا نحن الذين نبتكر فى العلم، ونبدع فى مضمار الحضارة.

وليس من الصعب أن نستخرج بعض هذه المصطلحات من اللغات الأجنبية التى نقلت عن لغتنا فى عصرها الذهبى وهى معروفة لكل الذى بحثوا موضوع: أثر العرب فى الحضارة الأوربية.

إن الشأن الآن ليس شأن حديث العلم باللغة العربية، أو أن يعود الطب وحده فيتكلم بالعربية، إن الأمر يتجاوز اللغة إلى السياسة، وإلى الاقتصاد، وإلى الاجتماع، وإلى كل جوانب الحياة بعد أن تلاحقت موجات ما يسمى "بالعولمة" وخاصة فى ظاهرة ما يسمى: بالشركات عابرة القارات، أو عابرة الجنسيات، أو عابرة القوميات... إن القرار الاقتصادى يؤدى بغير مواربة إلى قرار ثقافى، وبشكل أوضح، إن الذين يقررون شكل اقتصادنا، يأتى فى قرارهم ضمناً ــ حتى ولو بدون نية مبيتة ــ اللغة التى يتكلم بها هذا الاقتصاد، فى قراراته، فى بحوثه، فى مخاطباته، فى مكاتباته، حتى فى محادثاته المحدودة.

لقد شهدنا كثيرًا من المؤتمرات الاقتصادية التى يتحدث فيها قومنا بلغة أصـــحاب القرار الاقتصادى، حتى وإن كان المؤتمر منعقدًا على أرض عربية.

وكذلك الشأن فى كل قرار ولا داعى لأن نقول: وفى المقدمة القرار السياسى فهذا أمر من البدهيات؟ ولا غرابة ــ فى هذا العصر ــ أن يكون القرار الثقافى أو

العلمى تابعًا للقرار الاقتصادى أو القرار السياسى. وليس المقصود إصدار قرار بالمعنى الإجرائى والكتابى، ولكن المقصود هو القدرة والفعل والتنفيذ، وما يسبق ذلك من إرادة وتصميم.

ونحن نرى الآن ــ فى كثير من بلادنا ــ أن اللغة الرئيسة فى شركات الاستثمار الوافدة، أو فى فروع المصارف العالمية هى اللغة الإنجليزية، التى توشك أن تكون لغة الأسواق المالية والتجارية والاتصال عامة.

ولعل هذا هو ما أدى إلى أن تكون هناك أقسام – ببعض جامعات البلاد العربية – يتم التدريس فيها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وعلى الأخص فى كليات التجارة والحقوق، حتى يجد الخريجون فرصًا لهم فى سوق العمل.

أى أننا ونحن نسعى إلى تعريب "الطب"، نجد مجالات أخرى قد انفتحت، لإحلال لغة أجنبية للتدريس مكان لغتنا القومية، بتأثير ما يقال عن ضرورة ذلك، لتلبية ضرورات سوق العمل. بما يعنى أن هذا الاستخدام للغات الأجنبية، جاء بمقتضى ضرورة لا نملك نحن فيه أى قرار.

وفى طريق البحث عن حل

علينا أن نبحث عن الوسائل التى تقنع "السياسي" المحلى فى أى بلد من بلادنا، بأن الحفاظ على "هويتنا" قاعدة للحفاظ على المكانة السياسية لأى نظام من أنظمة "الحكم"، وأن المدخل إلى ذلك هو الحفاظ على لغتنا القومية، فى حومة الصراع العالمى، وفى مواجهة حركة العولمة، أيا كانت القوى المحركة لها.

وهناك خبرات تاريخية – قديما وحديثًا – تشير إلى دور السياسى فى تعريب العلوم ومنها الطب:

- الأولى : فى العصر العباسى الأول.
- والثانية: فى مصر الحديثة.

وكلتاهما أدت إلى أن يتكلم الطب بالعربية، بالتعريب أولاً، ثم بالتأليف ثانيًا.

ولذلك إذا قلنا الآن: إننا يجب أن ننشط فى مجال تعريب الطب، أو غيره من العلوم، فإنما نعنى أن يكون التعريب مرحلة ممهدة لمرحلة تالية وهى مرحلة التأليف بلغتنا القومية، وهى مرحلة تتلو الترجمة والتعريب يقيناً.

ولابد أن يكون ذلك مدعومًا بموقف سياسى، بل أن يكون "تبنيًا" من السياسى.

والسبب هو: أن الدعم السياسى أو المساندة السياسية، بل الموقف السياسى القومى، هو الذى يفتح الطريق إلى الدعم المالى، وتيسير النفقات وتحمل أعباء التكاليف.

نعم هناك جهود مشكورة من أهل العلم، والمفكرين، والمثقفين فى مجال تعريب الطب والمصطلحات العلمية، والحديث عنها معاد.

يقول الأستاذ الدكتور عبد الملك قرناضى رئيس المجلس الأعلى للغة العربية سابقًا بالجمهورية الجزائرية "فى عام ١٩٩٩" اتصل بنا مجموعة من الأطباء الجزائريين الشباب، وأبدوا رغبة عارمة فى تدريس الطب باللغة العربية التى كنا نريد أن يقع الابتداء بتعريب السنة الأولى ثم الثانية إلى آخر المسار الدراسى.. ولكن مسألة تعريب الطب خصوصًا فى الجزائر، وفى العالم العربى كله، إلا سورية التى تمثل الاستثناء، هى مسألة سياسية لا لغوية! أى أن العرب بعد إنجازات الرازى (٨٦٤- ٩٣٢م) وابن سينا (٩٨٠- ١٠٣٧م) وابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨م) والزهراوى (١٠٣٠- ١١٠٦م) وغيرهم من الأطباء الخالدين الذين أعطوا الإنسانية ما أعطوا ــ أصبحوا فى حيرة بالغة أمام ما وصل إليه أحفادهم الذين يعيشون مرحلة تاريخية غير مواتيه.

وبقى لنا أن يكون هناك قرار سياسى جامع على المستوى القومى، يؤكد إصرارنا على أن يتكلم العلم العربية، لا الطب وحده.

فكلنا يعلم أن الطب الآن مرتبط بعدد من فروع العلم، كما أنه وثيق الصلة بالتكنولوجيا العالية، سواء فى التشخيص أو فى العلاج.

وحتى نوفق فى الانتفاع بإنجازات التكنولوجيا الحديثة، يجب أن تكون لدينا

"موازنات سخية للإنفاق على البحث العلمى كمدخل مهم لأن تكون لنا إبداعاتنا وابتكاراتنا فى هذا المجال، نعرف بها، وتزهو بها لغتنا.

ولننظر إلى "موازنات" البحث العلمى فى دولنا، ولنقارنها بموازنات دول أخرى ــ أحدث منا تاريخا، وأقل عددا، ولا تقارن مساحتها بعشر مساحة أرضنا العربية، ولا مواردها بمواردنا ــ لنعرف خطورة الأمر فى هذا الجانب.

فهل يمكن أن تكون لنا على المستوى العربى، مؤسسات تكنولوجية متقدمة، بموازنات مشتركة، تتيح لنا قدراتها المالية والتنظيمية والبحثية، أن ندخل سراعا هذا الميدان، ومن ثم نستطيع مستقبلا أن نسهم فى القرار التكنولوجى العالمى، وزيادة العالم علميا مرة أخرى؟

إن تحديد الزمن الذى ستصبح بعده العربية لغة الدراسة فى الجامعات والمعاهد العلمية العليا متوقف على إقناع جمهور المثقفين وأصحاب القرار بمبدأ صلاحية اللغة بدون قيد ولا شرط حتى تتخطى الصعوبات التى يمكن أن تعترض تحقيق هذه الأمنية، من خلال ترسيخ الفكر العربى وتقويم العقلية التى أصيب بها بعض مثقفى هذه الأمة، كى تستوعب تلك التغييرات المأمولة فى الإعتماد على لغتنا القومية كلغة للدراسة العلمية.

ولنا أن نتساءل عن كيفية تطبيق هذه الآمال العريضة وتنفيذها؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتركز حول ممارسة التدريس الجامعى فى الكليات العلمية، والبحث العلمى، والتأليف باللغة العربية، التى تعد هى السبيل الوحيد الذى يمكننا من تنفيذ تعريب العلم فى الوطن العربى بأسره.

وعند الممارسة العديد من المشكلات التى يجب أن ندرسها ونحللها مسبقا، كى نضع لها الحلول المناسبة لإمكاناتنا ومواردنا البشرية والمادية والتقنية، وأولى هذه المشكلات هى اللغة من حيث كونها وسيلة للطالب فى التلقى والاستيعاب والتعبير، بل وفى التفكير والتصور أيضا، فلا يجب أن نكبل هذه اللغة بقيود تحد نشاطها واستمرار التعليم بها، وأهم هذه القيود هو المصطلحات العلمية التى تتسم فى معظمها بالعالمية، حتى كادت تكون متماثلة فى كل اللغات الحية، فيمكن لنا

الإبقاء على المصطلح باللغة التى وضع بها حتى نتفق فيما بيننا على مقابل له باللغة العربية، يمكن استخدامه فى المحافل العلمية المختلفة.

أيضًا فإن كثرة هذه المصطلحات العلمية الحديثة تعد قيدًا آخر، يمكن أن تكبل جهودنا فى النهوض بالمستوى العلمى فى مؤسساتنا العلمية والتطبيقية، ولذا وجب التخطيط لاستيعاب هذا الكم الهائل المتدفق علينا باستمرار وحتى نستطيع التعامل معه والاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن. وحتى لا تصبح قضية المصطلحات ذريعة يتعلل بها أولئك الذين يعملون ــ عن قصد أو غفلة ــ على تأجيل تعريب التعليم الجامعى والعالى.

كذلك سوف تظهر إحدى المشكلات الجوهرية التى تتعلق بالأساتذة، الذين لهم الدور الرئيس والمحورى فى قضية التعليم، فمعظمهم لا يعرف شيئًا عن المعاجم اللغوية العربية بل ولم تسنح لهم الفرصة للاطلاع على المصطلحات العلمية فى تراثنا العلمى العربى، سواء ما كان منها عربيًا أصليًا أم دخيلاً ومعربًا.

أضف إلى ما سبق من صعوبات ومشكلات، مشكلة الإدارة السياسية، وقضية الاتفاق على أسلوب صياغة المصطلح العلمى العربى، وتوحيده، وتداوله بين الباحثين والعلماء والمفكرين من أبناء الأمة، ثم الالتزام بهذه المصطلحات حتى تكون هناك لغة علمية عربية، وإذا كان الأستاذ أو المعلم والطالب والمنهجية المتبعة فى قضية تعريب التعليم الجامعى من الأركان الأساسية فى القضية، فإن الكتاب الجامعى يعد ركنًا فى تلك القضية، إذ إن مكتباتنا العربية تزخر بالآلاف من الكتب العلمية بالكليات والجامعات والمعاهد العليا التى تدرس علومها باللغات الأجنبية، ولكن على النقيض من ذلك تفتقر المكتبة العربية إلى المراجع والمصادر العلمية العربية المؤلفة أو المترجمة التى تدرس فى الكليات العلمية كالعلوم والهندسة والطب، باستثناء بعض المقررات فى هذه الكليات، ومرد ذلك الذى تشهده مكتباتنا هو العزوف عن التأليف بالعربية أو ترجمة أمهات الكتب والمراجع العلمية إلى العربية فى غيبة الحافز الذى يدفع إلى ذلك، بالإضافة إلى الأزمة التى تمر بها حركة التعريب والترجمة فى الوطن العربى بأسره. وهنا يجب ألا نغفل الدور الوطنى العظيم الذى تقوم به مؤسسات التعريب فى الكويت، والدور الرائد

الذى تقوم به هيئة الصحة العالمية بقيادة الدكتور حسين الجزائرى.

إن معظم المشكلات ليست نابعة من ذات اللغة العربية، ومدى قدرتها على استيعاب كل ما هو جديد وحديث فى مختلف جوانب العلوم وتخصصاته، فتراثنا وتاريخنا يشهدان على أن اللغة العربية قد استوعبت كل ما هو جديد على مر العصور السالفة عندما كان العلم يتكلم بالعربية.

ولذا، فإن حل هذه المشكلات وغيرها يستوجب الاعتماد على تعريب العلوم والفنون بحيث يتحقق الغرض منه، وهو جعل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم فى تقدمها، وملائمة لحاجات الحياة العصرية، ولهذا يجب ألا يكون التعريب للنقل ــ فقط ــ من اللغات الأخرى إلى العربية، بل أيضًا لتكوين وحدة علمية عربية، قوامها توحيد المصطلح العلمى، بحيث نتمكن من المشاركة الفعالة فى التقدم العلمى العالمى، ومواكبة المتغيرات العالمية التى فرضتها تحديات العولمة، وسرعة الاتصالات، وثورة المعلوماتية والبيولوجية الجزيئية.

وحتى نساير التقدم المذهل والسريع فى التطور العلمى والتكنولوجى:

١- فيمكن أن تكون الدراسة فى المرحلة الجامعية باللغة العربية، أما المصطلحات فتستخدم كما هى فى لغاتها، إذا تعذر وجود المقابل العربى لها، حتى نجد هذا المقابل ونتداوله فيما بين أهل التخصص.

٢- ويمكن أن نلجأ إلى ترجمة هذه المصطلحات كلما كان ذلك ممكنًا، ونعتمد على الوسائل اللغوية التى تتمتع بها اللغة العربية، من الاشتقاق والنحت وغير ذلك من الوسائل المتاحة لدينا الآن.

٣- ويجب أيضًا أن تدرس مادة دراسية رئيسة واحدة بلغة أجنبية حية فى كل عام دراسى جامعى، ويقدم الامتحان بتلك اللغة، مع إلزام الطالب برصد المصطلح الأجنبى وحفظه فى حقل اختصاصه إضافة إلى المصطلح العربى ــ إن وجد، ضمانًا لمواكبة التقدم العلمى العالمى والمتابعة العلمية المستمرة.

٤- إنشاء مؤسسة قومية للترجمة تتبع أعلى سلطة فى الدولة، كجزء من

المشروع القومى للتعليم، ولمتابعة التطورات العلمية العالمية.

٥- يجب إنشاء مركز للمصطلحات العلمية فى كل جامعة، على أن يتولى مجمع اللغة العربية التنسيق بين هذه المراكز فى الجامعات المختلفة.

٦- يحتم ألا يحصل أى عضو من أعضاء هيئة التدريس على درجة الأستاذية إلا إذا قام هو نفسه أو بالاشتراك مع بعض زملائه بترجمة كتاب علمى أو ثقافى أو تقنى فى مجال تخصصه.

٧- أن يخصص جزء قائم بذاته فى كل رسالة ماجستير أو دكتوراه خاص بالمصطلحات العلمية، فى التخصص باللغة العربية وما يقابلها باللغة الأجنبية، على ألا تجاز الرسالة إلا إذا تمت مراجعة وإجازة هذا الجزء من مركز المصطلحات العلمية بالجامعة.

٨- على مجامع اللغة العربية، التعاون مع مراكز المصطلحات العلمية فى الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسة القومية للترجمة، على توحيد المصطلحات العلمية كلما أمكن ذلك.

٩- أن نستمر فى استخدام المصطلح الأجنبى ومرادفه العربى، حتى يتسنى ملاحقة التطورات العلمية العالمية المتسارعة.

١٠- يتعين إنشاء بنك للمصطلحات العلمية والإنسانية والعلوم المستخدمة، يكون مقره مكتبة اتحاد مجامع اللغة العربية، واتحاد الجامعات العربية، تصب فيه محتويات مراكز المصطلحات التى يجب إنشاؤها فى الجامعات والمراكز العلمية والبحثية، ليكون هذا همزة الوصل بين المجامع العربية وبين دول العالم، ونافذة للباحثين فى العالم الغربى.

١١- أن يشترط نشر بحثين باللغة العربية على الأقل عند التقدم لدرجة علمية أعلى.

١٢- وإضافة باب إلى مجلاتنا العلمية المتخصصة، يختص بترجمة الأبحاث العلمية الحديثة المتخصصة.

openkandil.com

١٣- يجب أن تنشط الحملات الإعلامية على جميع الأصعدة لبيان أهمية التعريب الشامل وفوائده الجمة، على لغتنا العربية، وتدعيمها باعتبارها الركيزة الأساسية فى استقلالنا، وفى القضاء على التخلف العلمى فى الوطن العربى.

أما جهود التعريب التى لا يخلو منها بلد عربى، فلابد لها من رابطة تجمعها على صعيد واحد، فى هيئة مدعومة سياسيًا، حتى يتاح كل أنواع الدعم المادى والمعنوى، والفنى لإنشاء أحدث أجهزة "الحاسوب".

ويقول الدكتور على القاسمى :أصبحت الثقافة محور عملية التنمية فى مجتمع المعلومات، وبفضل المتغيرات المعلوماتية أصبحت اللغة محور منظومة الثقافة ومن ثم أصبحت معالجة اللغات الطبعية آليًا بواسطة الكمبيوتر هى محور تكنولوجيا المعلومات. ويقول الدكتور نبيل على: "جاءت تكنولوجيا المعلومات لتضيف إلى أزمات العربية بعدًا فنيًا متعلقًا بمعالجة اللغة العربية آليًا بوساطة الحاسوب، ولا يخفى على أحد أن وضعنا اللغوى الراهن، ينذر بفجوة لغوية تفصل بيننا وبين كثير من الأمم، التى تولى لغاتها أقصى درجات الاهتمام، بوصفها ــ أى اللغة ــ شرطًا أساسيًا للحصول على عضوية نادى المعلومات العالمي". لقد أصبحت معالجة اللغات الطبيعية آليًا بواسطة الحاسوب أحد المقومات الأساسية فى تصميم نظم المعلومات. ولعلنا إذا نجحنا فى أن يتكلم الحاسوب العربية، فسوف ننجح فى أن يتكلمها العلم الحديث أيضًا.

ومن نافلة القول؛ أن هذه المهمة القومية، لتعريب العلم، وضمنه الطب، فى حاجة إلى أن تدخل إلى عمق الضمير العربى، محمولة بوعى وإخلاص ورفق على أجنحة وسائل إعلامنا: مرئية ومسموعة ومكتوبة، لا على صورة حملة عاطفية سرعان ما يخبو أثرها، ولكن كجزء من تكوين البنيان الإعلامى القومى، لا تزعزعه الخلافات، ولا تعصب به الأهواء، لأن موضوع الحفاظ على لغتنا هو قضية قومية فى المقام الأول.وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

obeikandl.com

تعريب التعليم الجامعى والعالى*

اللغة ليست أداة للتعبير فقط، ولا هى وسيلة للفكر ووعائه فحسب، إنما بعض الفكر وأداته، بل لعلها كما يقول بعضهم هى الفكر بذاته. ولقد كانت اللغة العربية دائمًا من القدرة على مسايرة التقدم الحضارى، والتعبير عنه بما لها من خصائص ومقومات، وما فيها من غزارة وسعة، وما لها من تراث عميق بعيد الأثر فى مراحل التاريخ المختلفة، الأمر الذى جعلها لغة التعليم والتعلم لسنوات طويلة، نهضت خلالها الأمة العربية نهضة علمية زاهرة بين أمم العالم.

لهذا فإن توطين العلوم لا ينقص العلوم، بل فى المقابل يرفع شأنها ومستواها، فالشخص الذى يتعلم أحد العلوم بلغته يعمل على نقل ما تعلمه إلى هذه اللغة، أما إذا تعلم علمًا ما بلغة أجنبية فإنه ينتقل من محيطه الحضارى والثقافى والفكرى واللغوى إلى محيط آخر أدواته لغة أجنبية، وفكر وثقافة وحضارة أجنبية، وهو ما لا تقبله لها أمم البلد العليا التى تفرض ثقافتها وفكرها وحضارتها من خلال لغاتها على أمم اليد السفلى.

إننا قد نقبل أن تدخل اللغة الأجنبية بيوتنا وجامعاتنا ومعاهدنا العلمية، لكننا لن نستطيع تعويض ضياع لغتنا القومية، أو بمعنى آخر يجب أن ننفتح على الحضارات والثقافات والعلوم الحديثة والمتطورة مع الحفاظ على ذاتيتنا وهويتنا وشخصيتنا العربية، وهو ما يحفظ لنا قوميتنا وكرامتنا العربية موفورة كما كانت دائمًا ــ بين الأمم.

إن الدعوة إلى استخدام اللغة العربية فى التعليم الجامعى والعالى لا تعنى أبدًا إهمال اللغة الأجنبية أو التقليل من شأنها، بل هى مقترنة دومًا بالدعوة إلى وجوب إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل لاتخاذها أساسًا فى استمرار الاتصال بالتطور العلمى والتكنولوجى العالمى، والتمكن من اكتمال الدراسات العليا والتخصصية،

---

* قد هذا البحث للمجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى.

ونشر البحوث العلمية فى المجلات والدوريات العلمية العالمية.

فإتقان اللغة الأجنبية شىء واستخدامها بدلاً عن اللغة القومية شىء آخر. إذ فى إتقان اللغة الأجنبية دعم للثقافة ورقى لها من ميادين العلم، وأما استخدامها بديلاً فعزل اللغة القومية ووأدٌ لها.

وتجارب الأمم والبلدان المتقدمة خير شاهد ودليل على هذا المنطق، فمما ساعد اليابان على أن ترقى بصناعتها فى خلال نصف القرن، أنها وضعت بين أيدى العمال والفنيين أحدث النظريات التطبيقية فى الصناعة الأمريكية والأوربية بلغتهم القومية، كذلك أخذت روسيا العلوم الغربية ــ بما فيها من مصطلحات ــ وكتبتها بحروفها السلافية، والصين قد أخذت علومهم ومصطلحاتهم وكتبتها بحروف صينية، أيضًا فإن إنجازات الطلاب الألمان أو الإيطاليين أو المجريين أو من سواهم ممن يتابعون دراساتهم فى أمريكا أو فرنسا أو بريطانيا تشهد على أن الدراسة العلمية باللغة الأم ما كانت أبدًا عقبة أمام متابعة التخصص الجامعى بلغة أخرى لا يستغرق الإعداد لها أكثر من عام واحد.

ومن هذا المنطلق ــ ودون الدخول فى جدل عقيم لا جدوى منه ــ فإن تحديد الزمن الذى ستصبح بعده العربية لغة الدراسة فى الجامعات والمعاهد العلمية العليا متوقف على اقتناع جمهور المثقفين وأصحاب القرار بمبدأ صلاحية اللغة بدون قيد ولا شرط، حتى نتخطى الصعوبات التى يمكن أن تعترض تحقيق هذه الأمنية، من خلال ترسيخ الفكر العربى وتقويم العقلية التى أصيب بها بعض مثقفى هذه الأمة؛ كى تستوعب تلك التغييرات المأمولة فى الاعتماد على لغتنا القومية كلغة للدراسة العلمية، فالله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم.

ولنا أن نتساءل عن كيفية تنفيذ وتطبيق هذه الآمال العريضة؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتركز حول ممارسة التدريس الجامعى والبحث العلمى والتأليف باللغة العربية التى تعد هى السبيل الوحيد الذى يمكننا من تنفيذ تعريب التعليم العالى فى مصر والوطن العربى بأسره.

وعند الممارسة سوف تتجلى العديد من المشكلات التى يجب أن ندرسها

ونحللها مسبقًا، كى نضع لها الحلول المناسبة لإمكاناتنا ومواردنا البشرية والمادية والتقنية، وأولى هذه المشكلات هى اللغة من حيث كونها وسيلة الطالب فى التلقى والاستيعاب والتعبير، بل وفى التفكير والتصور أيضًا، فلا يجب أن نكبل هذه اللغة بقيود تحد نشاطها واستمرار التعلم بها، وأهم هذه القيود هو المصطلحات العلمية التى تتسم فى معظمها بالعالمية حتى كادت تكون متماثلة فى كل اللغات الحية، فيمكن لنا الإبقاء على المصطلح باللغة التى وضع بها حتى نتفق فيما بيننا على مقابل له باللغة العربية يمكن استخدامه فى المحافل العلمية المختلفة.

أيضًا فإن كثرة هذه المصطلحات العلمية الحديثة تعتبر قيدًا آخر يمكن أن يكبل جهودنا فى النهوض بالمستوى العلمى فى مؤسساتنا العلمية والتطبيقية، ولذا وجب التخطيط لاستيعاب هذا الكم الهائل المتدفق علينا باستمرار، حتى نستطيع التعامل معه والاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن. وحتى لا تصبح قضية المصطلحات ذريعة يتعلل بها أولئك الذين يعملون ــ عن قصد أو غفلة ــ على تأجيل تعريب التعليم الجامعى والعالى.

كذلك سوف تظهر إحدى المشكلات الجوهرية التى تتعلق بالأساتذة أنفسهم، الذين لهم الدور الرئيسى والمحورى فى قضية التعليم، فمعظمهم لا يعرف شيئًا عن المعاجم اللغوية العربية، بل ولم تسنح لهم الفرصة للإطلاع على المصطلحات العلمية فى تراثنا العلمى العربى، سواء ما كان منها عربيًا أصليًا أم دخيلاً ومعربًا.

أضف إلى ما سبق من صعوبات ومشكلات، مشكلة الإدارة السياسية، وقضية الاتفاق على أسلوب صياغة المصطلح العلمى العربى، وتوحيده وتداوله بين الباحثين والعلماء والمفكرين من أبناء الأمة، ثم الالتزام بهذه المصطلحات حتى تكون هناك لغة علمية عربية. وإذا كان الأستاذ أو المعلم والطالب والمنهجية المتبعة فى قضية تعريب التعليم الجامعى من الأركان الأساسية فى القضية، فإن الكتاب الجامعى يعد ركنًا ركينًا فى تلك القضية، إذا أن مكتباتنا العربية تزخر بالآلاف من الكتب العلمية بالكليات والجامعات والمعاهد العليا التى تدرس علومها

باللغة العربية. ولكن على النقيض من ذلك تفتقر المكتبة العربية إلى المراجع والمصادر العلمية العربية المؤلفة أو المترجمة التى تدرس فى الكليات العلمية كالعلوم والهندسة والطب، باستثناء بعض المقررات فى هذه الكليات، ومرد ذلك الذى تشهده مكتباتنا هو العزوف عن التأليف بالعربية أو ترجمة أمهات الكتب والمراجع العلمية إلى العربية فى غيبة الحافز الذى يدفع إلى ذلك، بالإضافة إلى الأزمة التى تمر بها حركة التعريب والترجمة ليس فى مصر وحدها بل فى الوطن العربى بأسره.

إذن فإنه كما وهو واضح أن معظم المشكلات فى هذا الموضوع ليست نابعة من ذات اللغة العربية، ومدى قدرتها على استيعاب كل ما هو جديد وحديث فى مختلف جوانب العلم وتخصصاته. لأن تراثنا وتاريخنا يشهدان على أن اللغة العربية قد استوعبت كل ما هو جديد على مرّ العصور السالفة.

ولذا، فإن حلول هذه المشكلات وغيرها يستوجب الاعتماد على تعريب العلوم والفنون بحيث يتحقق الغرض منه وهو جعل اللغة العربية وافية بمطالب العلوم فى تقدمها، وملائمة لحاجات الحياة العصرية، ولهذا يجب ألا يكون التعريب للنقل – فقط– من اللغات الأخرى إلى العربية، بل أيضًا لتكوين وحدة علمية عربية، قوامها توحيد المصطلح العلمى، بحيث نتمكن من المشاركة الفعالة فى التقدم العلمى العالمى، ومواكبة المتغيرات العالمية التى فرضتها تحديات العولمة، وسرعة الاتصالات، وثورة المعلوماتية والبيولوجية الجزيئية.

والتعريب من عرب تعريبًا، أى جعل النص عربيًا، أما بالنقل من لغة غير العربية إلى العربية، أو جعله مقبولاً عربيًا من حيث المتطلبات اللغوية والاجتماعية والحضارية لمجتمعنا، وتعريب التعليم أى جعله باللغة العربية، والمقصود به التحول عن تعليم المواد التى تدرس حاليًا باللغات الأجنبية إلى تدريسها باللغة العربية، وعرب الإنسان: أى رباه التربية العربية، وعرفه بتقاليدها وقيمها ومفاهيمها بحيث تستحوذ العربية على فكره وقلبه، وحصنه ضد التغرب الفكرى والثقافى والاجتماعى، وعرب العلم: أى وطنه ورسخ جذوره فى البيئة

العربية، باستخدام كل الوسائل التى تنقل العلم إلى جميع القطاعات، ليس الجامعية والأكاديمية فحسب، وإنما أيضًا الصناعية والتجارية والزراعية والحياتية عامة، بحيث تغدو اللغة العربية جزءًا من ثقافة المعلم والطالب والصانع والصحافى والأديب، والمتخصص الفنى جميعًا.

إن تعريب العلوم والمصطلحات من القضايا القومية المهمة التى يتأكد دورها وتزداد أهميتها يومًا بعد يوم، بسبب التسارع التكنولوجى الحديث، وضرورة معاصرة اللغة له، ولابد من استخدام سياسة ومنهجية عربية موحدة، كما لابد من وضوح الأهداف والأغراض، وتأهيل المتخصصين، وإعداد الكفاءات، وتدريب العناصر الفعالة المؤثرة، وإعداد المصطلحات المعربة التى تنطلق من اللغة العربية، وتعبر تعبيرًا دقيقًا عن المفاهيم العلمية.

وهنا قد يتساءل البعض أيعد تعريب التعليم العالم خيرًا أم شرًا؛ أمفيد هو أم ضار؟ وهل يؤثر التعريب على مستوى جودة التعليم؟ وهل يعوق ملاحقة أحدث التطورات فى العلم الحديث؟ والإجابة عن ذلك تكمن فى أن التعليم يجب أن يكون باللغة الأم، والتعلم والتقدم العلمى والتكنولوجى لا يكون إلا بالتمكن من اللغة الأجنبية التى كتبت بها مراجع هذا العلم أو ذاك نطقًا وكتابة.

وحتى نساير التقدم المذهل والسريع فى التطور العلمى والتكنولوجى فيمكن أن تكون الدراسة فى المرحلة الجامعية باللغة العربية، أما المصطلحات فتستخدم كما هى فى لغاتها، إذا تعذر وجود المقابل العربى لها، حتى نجد هذا المقابل ونتداوله فيما بين أهل التخصص.

كما أننا يمكن أن نلجأ إلى ترجمة هذه المصطلحات كلما كان ذلك ممكنًا، أو نعتمد على الوسائل اللغوية التى تتمتع بها اللغة العربية من الاشتقاق والنحت والمجاز وغير ذلك من الوسائل.

لذلك أيضًا فإنه يجب أن تدرس مادة دراسية رئيسة واحدة بلغة أجنبية حية

فى كل عام دراسى جامعى، ويكون الامتحان بتلك اللغة، مع إلزام الطالب برصد المصطلح الأجنبى وحفظه فى حقل اختصاصه إضافة للمصطلح العربى ــ إن وجد، وضماناً لمواكبه التقدم العلمى والمتابعة العلمية المستمرة.

كما أنه يجب إنشاء مؤسسة قومية للترجمة تتبع أعلى سلطة فى الدولة كجزء من المشروع القومى للتعليم، ولمتابعة التطورات العلمية العالمية.

أيضا يجب إنشاء مركز للمصطلحات العلمية فى كل جامعة، على أن يتولى المجلس الأعلى للجامعات التنسيق بين هذه المراكز فى الجامعات المختلفة، هذا يحتم ألا يحصل عضو هيئة التدريس على درجة الأستاذية إلا إذا قام هو بنفسه أو بالاشتراك مع بعض زملائه فى ترجمة كتاب علمى أو ثقافى أو تقنى فى مجال تخصصه، وأن يتحدد جزء قائم بذاته فى كل رسالة ماجستير أو دكتوراه خاص بالمصطلحات العلمية فى التخصص باللغة العربية وما يقابلها باللغة الأجنبية، على ألا تجاز الرسالة إلا إذا تمت مراجعة هذا الجزء من مركز المصطلحات العلمية بالجامعة.

ويجب على مجمع اللغة العربية ــ التعاون مع مراكز المصطلحات العلمية فى الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسة القومية للترجمة على توحيد المصطلحات العلمية كلما أمكن ذلك، على أن نستمر فى استخدام المصطلح الأجنبى ومرادفه العربى حتى يتسنى ملاحقة التطورات العلمية العالمية المتسارعة. كما يتعين إنشاء مركز قومى (أو بنك) للمصطلحات العلمية والإنسانية والعلوم المستخدمة يكون مقره بمكتبة الإسكندرية، تصب فيه محتويات مراكز المصطلحات المحتم إنشاؤها فى الجامعات والمراكز العلمية والبحثية ليكون هذا المركز القومى همزة الوصل بيننا وبين العالم، ونافذة للباحثين فى مصر والدول العربية.

كما أنه يجب أن تنتشر الحملات الإعلامية على جميع الأصعدة لبيان أهمية التعريب الشامل وفوائده الجمة على لغتنا العربية وتدعيمها باعتبارها الركيزة الأساسية فى استقلالنا، وفى القضاء على التخلف العلمى فى الوطن العربى.

obeikandl.com

ويبقى أن نؤكد على تعريب التعليم الجامعى والعالى والبحوث العلمية ليس انكفاء على الذات، ولا هو دعوة إلى الانعزال، بل هو قمة المشاركة والتفاعل مع اللغات والثقافات الأخرى، لذلك فإن التعريب ليس معاداة اللغات الأجنبية الحية، بل هو فى المقابل دعوة إلى تجويدها، وإلى ديمقراطية العلم، وإشاعته بين الجماهير العريضة، وهكذا يكون العلم عطاء قوميا متاحا للجميع.

obeikandl.com

obeikandl.com

حول معنى اللغة الأم*
ما المفهوم وما المقصود؟

يعرف الكتاب من عنوانه، هذه جملة يعرفها المرء منذ مراحل تعليمه الأساسى وقد يفهم منها أن ظاهر الشيء يدل على باطنه، أو أن السلوك الذى يظهر من أفعال أى فرد، ينبى عما يكنه من فكرة أو هدف، أو حتى عن تربيته.

ولكن بعض المدرسين نبهنا - فى المرحلة المتقدمة من التعليم – أن صحة الجملة المأثورة هى: "الكتاب يقرأ من عنوانه" أى إن العنوان هو الذى يجذب القارئ إليه، أو يبعده عن اقتنائه، إن كان فى غير حاجة إلى الموضوع الذى يتناوله الكتاب، أو لا يدخل فى اهتماماته، لأن العنوان غالبًا ما يوحى إلى نوع من التخصص، فطالب الدكتوراه فى الطب على سبيل المثال، سيتعرف على المراجع التى تفيده فى الكتابة عن الموضوع الذى تخصص فيه – أو شجع على أن يفضله على غيره، وكذلك الباحث فى أى فرع من فروع العلوم أو الفنون على اختلاف تنويعاتها وتفريعاتها.

كل ذلك صاحبنى وأنا أقرأ العنوان الذى تم اختياره لهذا المؤتمر الكبير، الذى أشف بالمشاركة فيه – مستفيدًا من علم المشاركين الأجلاء، لا نافعًا ولا مسديًا فائدة على أى نحو من الأنحاء، فى مجال التخصص اللغوى الدقيق. ولكن باعتبارى طبيبًا جراحًا – فى فرع دقيق التخصص – فقد لحقتنى آفة المهنة، أو إن شئتم: طبيعة عملى الجراحى فدعتنى أن أتفحص العنوان، فبدا لى للوهلة الأولى أننى بإزاء موضوع أتحدث فيه – من خلال ثقافتى العربية العامة – عن لغتنا العربية، ولكنى راجعت البصر كرة بعد كرة، وقلت: إذا كان المؤتمر دوليًا، فلا بد أنه دعى إليه علماء أو باحثون من غير العرب، وأن كلا منهم: فرنسيًا، أو

---

* ألقى هذا البحث فى مؤتمر: الطفل بين اللغة الأم والتواصل مع العصر. والمنعقد فى مدينة الدوحة عاصمة قطر، فى الفترة ما بين ٢١-٢٣ فبراير ٢٠٠٧م.

إنجليزيا، أو أيًا كانت قوميته أو لغته، قد يرى أن اللغة الأم التى من واجبه أن يتحدث عنها هى لغته هو، والتى تعبر عن حضارته.

غير أن حالة "التداعى" المشهورة عند علماء النفس، احتوتنى، بل أوحت إلى الذهن أن المقصود ربما يكون هو الحديث عن اللغات الأم المشهورة عند علماء اللغويات، فألقيت نظرة سريعة على عناوين بعض البحوث فى هذا المجال – على العناوين وحدها – فإذا بها تشير إلى عشرات اللغات الأم التى تنقسم إليها فصائل اللغات ما بين قديم وحديث، ومستعمل ومهمل، ولغات حية وغير حية، ومتحجرة ونامية وواسعة الانتشار ومحدودته. فالتقطت من بينها أشهرها وهى: الهندية الأوروبية، التى تنتمى إليها السنسكريتية، واللاتينية، واليونانية والفارسية القديمة، والتى تنتمى إليها الآن أو تتصل بها، بأى صلة من الصلات: الفرنسية والإسبانية والفارسية الحديثة والأردية، وغيرها كثير. وكان ينبغى أن اهتم أولاً بالفصيلة السامية التى منها لغتنا العربية الذهبية الحية على مدى الأجيال، ومر القرون، وتتابع الحادثات. وإلى جانبها الحبشية بتفريعاتها، والعبرية قديمها وحديثها، بصرف النظر عما اندثر أو انزوى أو تقوقع من أخواتها: الآرامية والكلدانية، والكنعانية. وأنه كانت للجميع لغة أم؛ يرجح أنها العربية القديمة، مع اختلاف الآراء.

ولما بدا لى أننى لن أحسن العوم فى هذا الخضم الزاخر، بل لا أقوى على الخوض فى مياه شاطئه، قلت لنفسى لا يمكن أن تكون أية لغة من هذه اللغات الأمهات التى لم يقطع الباحثون بتحديدها بعد – هى المقصودة بالبحث فى مؤتمرنا هذا العتيد.

والحق: إننى رجعت مرة أخرى إلى مطالعة محاور البحث الأساسية، وإلى عناوين الفروع المقصودة بالبحث، لعلها تنتشلنى من هذه الغمرات فالتفت النظر إلى أنه لم تذكر كلمة "اللغة العربية" أو الإشارة إلى اسمها، من قريب إلى بعيد، فظننت ظنًا – ليس من قبيل الإثم – أن عالمية المؤتمر؛ ربما دعت إلى ترك الباب مفتوحًا لكل مشارك أن يكتب ما يرى أنه يهمه، أو ما يبدو له نافعًا، أو مايجب أن يكتب أو يقول من وجهة نظره، وفى ذلك زيادة فى ثراء الفكر أو إثرائه، أو على

الأقل: إتاحة الحرية الكاملة لكل متحدث أو كاتب أن يعبر عن ثقافته أو حضارته، أو عن مكنون ذاته، بلا قيد ولا شرط. ومن ثم يقول أبناء الفرانكوفونية ما يشاءون، ويعرب أبناء الأنجلوفونية عما يريدون. وفى هذا الميدان؛ فليتنافس المتنافسون، وليتجادل المتجادلون، أو يتحاور المتحاورون، الذين يفضلون "حوار الحضارات".

ولكن أين يكون موقعنا فى أركان هذا الميدان الذى لم تتحدد معالم ساحاته أو جنباته أو زواياه؟ مادامت قد خلت عناوين بحوثنا من ذكر لغتنا القومية.

غير أن متابعة "الفحص" واسمحوا لى أن أضيف كلمة "المجهرى" تبعا لتخصصى – أفادتنى غياب كلمة "الحضارة"، وعلى الأخص جملة "الحضارة الإسلامية" التى تجاوزت بسعة آفاقها: العرقيات، واللغويات بل والطبقات، حيث التقت فى ساحتها أجناس عديدة، فتمازجت وتلاحمت، بل وانصهرت، ونمت فى حضن هذه الحضارة، فأنبتت زرعًا مزدهرًا جديدًا – تمثل فى عدد يعجز عنه الحصر فى هذه الورقة المحدودة الإطار – يتمثل فى أئمة كانت لغتهم الأم هى "لغة القرآن العظيم" برغم عروقهم غير العربية، سواء كانت: فارسية أو تركية أو هندية. وعلى سبيل المثال: ماذا كانت اللغة الأم للإمام البخارى – التركستانى الأرض، أو الأوزبكى المكان حسب التسمية الحالية – وهو الذى لم يكتب كتابًا بغير اللغة العربية، وعلى رأسها: الجامع الصحيح، وثلاثة كتب كبيرة تحت عنوان: التاريخ الكبير، والأوسط، والصغير. وقرينه وتلميذه "الإمام مسلم" النيسابورى، صاحب "صحيح مسلم". وما نعرف له مؤلفًا أو رسالة بغير "العربية". ولا أريد أن أتحدث عما تعرفونه أكثر منى عن أئمة التفسير ومنهم الطبرى صاحب أوسع تفسير معروف بين الناس. أو عن المفسرين اللغويين والبلاغيين من أمثال: النسفى والزمخشرى، وغيرهم ممن يمثلون الأعلام البارزة فى تأصيل الفكر العربى واللغة العربية. هل أذكر "سيبويه"، صاحب "الكتاب" الذى حاول بكفاءة نادرة، تأصيل قواعد العربية، وما يزال كتابه مرجعًا "أما" حتى الآن. ترى

ماذا كانت لغته الأم؟

إننى ألتمس من حضراتكم المعذرة عن قصور فكرى عن المقصود باللغة "الأم" من بين ما سقت من محاولات للسباحة فى تيار لا أجيد العوم فيه.

إلا أننى تصورت فى لحظة سانحة، أن كلمة "الطفل" أساسية فى عنوان المؤتمر،وكذلك فى عناوين البحوث، ومن هنا بدرت فكرة ارتباط اللغة الأم بالطفل. وأن هناك من يعتبر أن تلك "اللغة الأم" هى التى يتلقاها الطفل منذ الشهور الأولى فى بيئة البيت الذى ولد ونشأ فيه، ولأن الأم هى الأكثر التصاقًا به – أو هو لصيقها – فإن تسمية لغته فى مراحلها الأولى، أجدر بأن تكون صاحبة هذا المصطلح الكريم.

وهنا لا بد من الامتثال لواقعنا الجغرافى، والتاريخى، والحضارى، والثقافى، لأننى عربى أتحدث فى بلد عربى.

والواقع الجغرافى يقول: إن وطنى العربى يمتد من خليجنا هذا شرقًا إلى المحيط الأطلسى غربًا، ويمتد من جنوب جبال طوروس شمالاً إلى آخر حدود الصومال وكذلك إلى آخر حدود موريتانيا جنوبًا.

والواقع التاريخى يقول: إن أمتنا العربية عاشت وتعيش فى هذا الحيز المكانى الجغرافى، متمازجة – بل متلاحمة – مع عرقيات كريمة عزيزة علينا فى أماكن عديدة، على امتداد هذه الرقعة الهائلة – وتعتز بانتمائها إلى حضارة الإسلام، وبإسهاماتها الفريدة فى بناء صرحه التاريخى التليد والعتيد. ومن ذا الذى ينسى اسم "طارق بن زياد" عند الحديث عن أخبار الفتوحات. أو من ذا الذى يمكن أن يهمل اسم "صلاح الدين" إذا تكلم عن "الفتح القدسى" واسترداد أرض الشام وفلسطين من براثن عدوان الذين أسموا أنفسهم بالصليبيين؟

إن هذه اللمحة العابرة لازمة وواجبة عند سوق الحديث عن اللغة الأم، كمدخل للكلام عنها فى عصرنا هذا الراهن، وفى الظروف التى نعيشها، وفى تطلعاتنا ليكون لنا مكان فى "عصر العولمة" التى ورد ذكرها فى بعض العناوين المطلوب الكتابة فى موضوعها.

هل المقصود باللغة الأم – لى كعربى – هى لغتنا القومية التى عشنا بها وبثقافتها على مدى أكثر من ألف وخمسمائة عام، منذ عرفنا الشعر العربى القديم، وحتى تذوقنا ، ومازلنا نتذوق – حلاوة بيان القرآن العظيم؟

فإذا كنا نعنى باللغة الأم العربية، فهى إذن تلك اللغة الشريكة لثدى الأم العربية فى مد طفلها الإنسان بالحياة، وتكوين وعيه.

وهى بعد ذلك راعيته فى تعلمه، المعبرة عن فكرة، ووعاء إبداعه الفكرى والعلمى.

وهى كيان حضارة المجتمع العربى اعتمادًا على أن لغة أى قوم إنما هى الوسيلة الأساسية للتعبير عن الفكر والحضارة والمميزين لهؤلاء القوم.

وهى أهم العناصر التى تتحكم إلى حد بعيد فى سلوك المتلاغين بها، سواء كان هذا السلوك لغويًا أو غير لغوى.

وهى بالنسبة لهذا المتلاغى الفرد، جزء لا يتجزأ من كيانه، ومرآة شخصيته، وسجل حضارته، اكتسبها منذ طفولته الباكرة، وعاشت معه، وعاش معها كالهواء الذى يتنفسه.

وهى ــ إلى جانب ذلك أساس كل نشاط اجتماعى، كما أنها المصدر الرئيسى لمعرفة القيم والمثل والمفاهيم التى تميز المجتمع، تتأثر به ويتأثر بها.

وهى الخيط أو الرابط القوى الذى يصل العربى بالعربى. ويربط بين العربى وربه.

وهى الركيزة الأساسية للمعرفة والعلم والفكر، التى على أساسها تتوثق الصلة وتقوى الرابطة.

وهى أبرز ملامح ثقافتنا العربية وأكثرها ارتباطًا بالهوية، ذلك أنها القلعة الحصينة للذود عن الهوية والوحدة القومية على صعيد الوطن الصغير، وعلى

صعيد الوطن الكبير أيضًا.

لقد أصبحت اللغة العربية في أيامنا هذه من أشد الأسلحة الأيديولوجية ضراوة في الصراع الذى نشهده الآن باسم العولمة، وأنه لا يشبهها ضراوة فى صراعها هذا، إلا صمودها رغم كل عوامل التدهور والانكسار.

إننا للأسف الشديد عندما نتصدى للمشكلات التى تعانى منها اللغة الأم اللغة العربية، إنما نشغل أنفسنا بالأمور الهامشية تجنبًا للخوض فى الأمور الأساسية التى تتشابك فيها مشكلات اللغة مع مشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،ونغفل عن أننا مقبلون على نقلة نوعية سوف تغير كثيرًا من المفاهيم والمسلمات القديمة أو حتى الحديثة القريبة، مما يطلق عليه مرحلة ما بعد الكتابة، وهو ما سينعكس على السلوك اللغوى الذى لا يرتبط بلغة محددة، وإنما سيغير من أساليب التواصل التى اعتادها البشر. اللغة العربية تتعرض الآن لضغط هائل يدفعها لأن تكون لغة هامشية بالقياس إلى لغات أخرى.

وعلى ذلك ندعو إلى ضرورة إعادة النظر، بشكل شامل وعميق فيما نحن بصدده من تعامل مع لغتنا الأم العربية، وعلاقتها بفروع المعرفة المختلفة، تعليمًا وتعلمًا، وفكرًا وإبداعًا، والنظر إليها باعتبارها نهجًا علميًا شاملاً، وليست مجد وعاء أو شكل، أو أداة.

لقد تصورت هذا فى بادئ الأمر، ولكن كلمات: الطفل – والانتماء القومى – والانتماء الوطنى، الواردة فى عناوين البحوث – أوهمتنى، صوابًا أو خطأ، أن المقصود هو "لغة الأم".

ونحن نعرف – جميعنا يعرف – أن لغة الطفل (أى لغة الأم) تفترق فى بلد عربى عنها فى بلد آخر، مهما كانت الفروق كبيرةً أو صغيرةً، فاللغة – أو اللهجة بتعبير أدق – التى يتلقاها الطفل فى مصر – على سبيل المثال، تفترق بدرجة ما عن اللهجة التى يتلقاها نظيره فى قطر – على سبيل المثال أيضًا. وهكذا الحال بين كل قطر عربى وآخر، على امتداد وطننا العربى واتساعه الكبير.

ولست مخولاً أن أخوض فى تباينات أخرى، خاصة ببعض العرقيات

الكريمة، ولكن لابد من الإشارة إلى احتمال أن يحضر أو يشارك فى المؤتمر علماء من أحبابنا أبناء "الأوراس"، فماذا منه بالحديث عن اللغة الأم، هل المراد اللغة التى جمعنا عليها قرآننا، أم اللغة التى تلقاها الطفل هناك عن أمه.

أو ليس من المحتمل أن يحضر أو يشارك أحد الأعزاء من إخواننا أبناء شمالى العراق، فعن أية لغة يطلب منه أن يكتب أو يقول. هل اللغة التى يقيم بها صلاته ويقرأ بها قرآنه، أو اللهجة التى رضعها فى طفولته؟ وإذا كانوا غير مشاركين فإنهم – على الأقل – سيقرءون عن مؤتمرنا هذا، أو يقرءون بحوثه ودراساته.

دعونى أصدق حضراتكم القول بأن فكرى الكليل عجز عن التحديد الصحيح للمقصود من كلمة – أو جملة – اللغة الأم.

ولذلك ضمنت تصوراتى المحدودة فى "ورقة العمل" هذه، لتكون تحت نظر حضراتكم، بحثًا وتمحيصًا، وخضوعًا لمناقشاتكم العلمية السديدة لأنتفع بها الآن وفى المستقبل، بمشيئة الفتاح العليم.

وسلام الله عليكم،

obeikandl.com